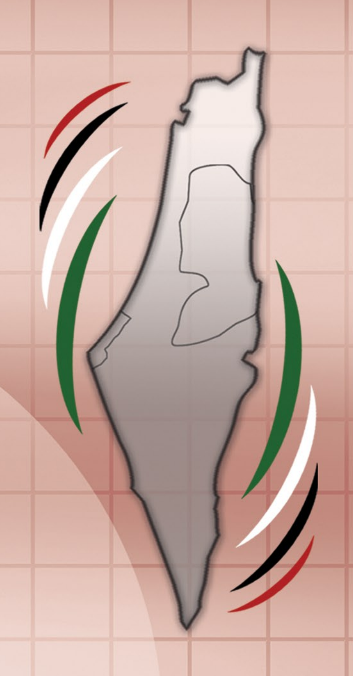
ملخص

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2022 - 2023



تحرير

أ. د. محسن محمد صالح



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2022 – 2023

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

2024



مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

فهرس المحتويات

مقدمة

يَصدر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني بشكل دوري منذ سنة 2005 عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. وهو مركز دراسات مستقل، يهتم بالدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ويولي الشأن الفلسطيني تركيزاً خاصاً. وهذا الإصدار هو المجلد الثالث عشر من مجلدات التقرير الاستراتيجي؛ والذي يغطي بشكل شامل قضية فلسطين خلال سنتي 2022–2023، ويستشرف المسارات المستقبلية.

ويعالج التقرير الاستراتيجي، الذي قام بتحريره أ. د. محسن محمد صالح (الأستاذ في الدراسات الفلسطينية والمدير العام للمركز)، بالرصد والاستقراء والتحليل، الأوضاع الفلسطينية الداخلية، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، والأرض والمقدسات، ويناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية، كما يناقش الوضع الإسرائيلي وعمليات المقاومة ومسار التسوية. والتقرير موثق ومدقق وفق مناهج البحث العلمي، ومدعّم بعشرات الجداول والإحصائيات والرسوم التوضيحية. وقد شارك في كتابة التقرير وإعداده 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين. كما يقوم بمراجعة التقرير هيئة استشارية متخصصة.

وعانى إعداد هذا التقرير بعض ما يعانيه الوضع الفلسطيني، فبعد حدوث معركة طوفان الأقصى اعتقل الاحتلال الزميل د. أشرف بدر المكلَّف بإعداد فصل العالم العربي اعتقالاً إدارياً، فتعذَّر تسليمه للفصل؛ كما تعذَّر تسليم الزميل أ. د. محمد مقداد لمبحث الوضع الاقتصادي الفلسطيني في الضفة والقطاع، بسبب العدوان الصهيوني الوحشي على قطاع غزة حيث يقيم. نسأل الله سبحانه أن يُفرّج عنهم وعن كل أبناء الشعب الفلسطيني وأُمَّتنا.

وفيما يلي ملخص التقرير، الذي يزيد حجمه الأصلي عن 400 صفحة؛ مع ملاحظة أن هناك بعض المعطيات الإحصائية غير نهائية، أو لم تصدر بعد عن الجهات الرسمية والمتخصصة المعنية. وهي معطيات سيتم إدخالها على النسخة النهائية للتقرير عند توفرها.

المحرر

أولاً: الوضع الداخلي الفلسطيني

اتَّسم المشهد الفلسطيني الداخلي طوال سنتي 2022 و2023 بالجمود، في سياق حالة الانسداد العامة التي عانتها القضية الفلسطينية، منذ ما يسمى بالانقسام الفلسطيني سنة 2007، وحتى عملية "طوفان الأقصى" في 2023/10/7. وبالرغم من الطبيعة الاستثنائية لتلك العملية وما تبعها من حرب إبادة إسرائيلية عدوانية على الفلسطينيين في قطاع غزة، كان لها امتداداتها الخاصة على الضفة الغربية، إلا أنّها وحتى بعد شهور من الحرب، لم تُؤدّ إلى تحولات إيجابية سريعة، على مستوى العلاقات الوطنية الداخلية، ولا لدفع القيادة الرسمية الفلسطينية (قيادة منظمة التحرير، التي هي قيادة السلطة الفلسطينية وقيادة حركة فتح)، لصياغة موقف جديد إزاء الصراع مع الاحتلال، يستثمر لحظة الحرب في بناء الوحدة الوطنية وتعزيز الصمود الفلسطيني.

ما تزال السلطة، وبالضرورة قيادة فتح، تُصرُّ على الالتزام بمسار التسوية، بالرغم من فشله وتوقفه عملياً منذ سنوات. وهي ما زالت تمتنع عن شقّ أيّ طريق أخرى، سواء من حيث المواجهة مع الاحتلال، أم من حيث توحيد الصف الوطني من جديد. وما تزال السلطة تعاني من أزمات اقتصادية متتابعة، ومن افتقادها للشفافية والرقابة التشريعية، لا سيّما مع تعطيل المجلس التشريعي منذ "الانقسام" ثم حلّه لاحقاً، وزيادة الاستناد للسطوة الأمنية، وإعادة تشكيل المؤسسة القضائية لتكون ذراعاً للسلطة التنفيذية، واعتماد المراسيم الرئاسية سبيلاً وحيداً للتشريعات.

وقد أصدر الرئيس عباس سلسلة من القرارات، تعزّز هيمنته على الجهاز القضائي في سنتي 2019 و2022، فأعاد تشكيل مجلس القضاء الأعلى ومنحه سلطات إضافية، ومنحت رئيس مجلس القضاء الأعلى حقّ عزل القضاة، ومنحت رئيس السلطة حقّ تعيين رئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض وقبول استقالته. وانسحبت قراراته على بقية مجالات العمل العام، النقابات، وتكرَّر استخدام القضاء ضدّ فعاليتها للعمل على كبحها، كنقابات التمريض والأطباء والمحامين.

وشهدت سنتا 2022–2023 مزيداً من التصعيد الأمني من أجهزة السلطة ضد المعارضة الفلسطينية وخصوصاً العمل المقاوم؛ ومن ذلك اعتقال المطاردين في مجموعات "عرين الأسود" وجنين وغيرها، وقمع الحركات الاحتجاجية على اعتقالهم.

وغير بعيد عن ذلك محاولة اغتيال الدكتور ناصر الدين الشاعر، المقرّب من حركة حماس، ونائب رئيس الحكومة العاشرة، ووزير التعليم في الحكومة الحادية عشرة، والمعروف بمواقفه المرنة تجاه السلطة، مع بقاء الجناة طلقاء من يد العدالة. ورافق ذلك تكثيف مسارات الاعتقال السياسي، ومحاولة ضبط العمل الطلابي في الجامعات، ونقل السطوة الأمنية الصريحة لبعضها، كما في جامعة النجاح.

اجتمع المجلس المركزي مرتين في سنة 2022، مرة في دورة عادية في شباط/ فبراير 2022، ومرة في جلسة تشاورية؛ فقط بالموجودين داخل الضفة الغربية في أيار/ مايو 2022. وقد استكمل المجلس المركزي شواغر اللجنة التنفيذية، في دورته في شباط/ فبراير 2022، فحلّ حسين الشيخ عن حركة فتح بدلاً من الراحل صائب عريقات، ومحمد مصطفى بدلاً من حنان عشراوي التي قدمت استقالتها، وفريد سروع (رمزي رباح) بدلاً من تيسير خالد الذي قدَّم استقالته. كما انتُخب رمزي خوري رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي. وانتخب المجلس المركزي بصفته التي منحه إياها المجلس الوطني في دورته الأخيرة رقم 23 لسنة 2018، روحي فتوح، رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني. وفي أيار/ مايو 2022، كلّف الرئيس محمود عباس، حسين الشيخ ليكون أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لم تنجح حركة فتح في عقد مؤتمرها الثامن، بالرغم من أنّه كان قد تقرّر أن يعقد في 2022/3/21، وتم تأجيله أكثر من مرة، وقد انتهت سنة 2023 على وقع الخلافات الداخلية في الحركة، غير المنفصلة عن أزمة خلافة الرئيس عباس.

وقد أظهر استطلاع للرأي أجري في الفترة الواقعة بين 2023/11/22 و2023/12/2، أي في أثناء الحرب على غزة، ارتفاعاً كبيراً في تأييد حركة حماس، بحيث تستطيع حسم نتائج الانتخابات بالأغلبية المطلقة لوحدها؛ في مقابل هبوط تأييد حركة فتح، ومطالبة 90% من المستطلعة آراؤهم باستقالة الرئيس محمود عباس، و60% بحلّ السلطة الفلسطينية. وقد استشهد عدد من قادة حماس السياسيين والعسكريين في أثناء معركة طوفان الأقصى، ومن أبرزهم صالح العاروري نائب رئيس الحركة ورئيس إقليم الضفة، وأحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، ورئيس مجلس الشورى العام لحماس سابقاً.

اتُّهِمت السلطة الفلسطينية بأنّها لم تتخذ المواقف والإجراءات التي من شأنها أن ترقى إلى مستوى حرب الإبادة التي أطلقها الاحتلال على الفلسطينيين في قطاع غزة

منذ معركة طوفان الأقصى، والتي امتدت إلى الضفة الغربية، حيث المجال الحيوي للسلطة الفلسطينية، بزيادة عمليات الاقتحام والاغتيال والاعتقال والقصف وتجريف مداخل المخيمات، وتعزيز إغلاق المدن والقرى، فقد بلغ عدد الشهداء في الضفة الغربية منذ 2023/10/7 وحتى 2024/1/17 أكثر من 360 شهيداً، وذلك علاوة على عدد المعتقلين الذين بلغوا في الفترة المذكورة ما يقترب من 6,500 معتقل فلسطيني. لم تُتّهم السلطة الفلسطينية تجاه العدوان الإسرائيلي بالسلبية فحسب، بل أدى قمع السلطة لمظاهرات مساندة للمقاومة في غزة إلى مقتل 5 فلسطينيين، بالإضافة لاستمرار الاعتقال السياسي في أثناء الحرب.

التطوّر الوحيد الذي طرأ على صعيد المصالحة، بين فتح وحماس، هو الوساطة الجزائرية، والتي لم تثمر خطوات عملية إلى الأمام، بالرغم من نشر مسودة "إعلان الجزائر" في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، والذي ينصّ على انتخاب مجلس وطني لمنظمة التحرير، حيثما أمكن، وعقد انتخابات عامة رئاسية وتشريعية، وتفعيل آلية الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، ففي حين تقبل حركة حماس بهذه المبادئ لإنهاء الانقسام، تتمسك حركة فتح بتشكيل حكومة تعترف بما تسميه "قرارات الشرعية الدولية". ويبدو الإصرار على إلزام حركة حماس بالاعتراف بما يسمى "قرارات الشرعية الدولية"، في عدد من المواقف لقيادة حركة فتح، غريباً من حيث المبدأ، إذ طالما قررت أو أوصت مؤسسات حركة فتح أو منظمة التحرير نفسها بالانسحاب من هذه الاتفاقيات مع "إسرائيل". وهو ما يثير التساؤل حول مدى جديتها، سواء في التعامل مع حماس، أم في حقيقة موقفها من التسوية. كما ظل تنسيق السلطة الأمني مع الاحتلال من أهم الدلائل على الأزمة الفلسطينية، وعنصراً مرسّخاً للانقسام.

إنّ قراءة مسارات 2022–2023، يجعلهما امتداداً للأعوام التي مضت، ويفسّر الجمود الرهيب الذي ظهر في العلاقات الوطنية الداخلية، وما اتّهم به مثلث (حركة فتح، السلطة الفلسطينية، منظمة التحرير) من سلبية في الموقف والأداء في أثناء الحرب على غزة منذ 2023/10/7، وهي الحرب المسبوقة بعدوانين على غزة في آب/ أغسطس 2022، وأيار/ مايو 2023. من جهة أخرى، لم تتمكن حماس والقوى الأخرى من إيجاد صيغة جبهوية تُوجِد حالةً من التوازن في مقابل حركة فتح (التي تتفرّد في إدارة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية) وتدفعها لفتح أبواب الإصلاح الجاد للمؤسسات الرسمية الفلسطينية، وتوحّد البوصلة تحت مشروع وطني فلسطيني جامع، قائم على الثوابت.

ثانياً: المؤشرات السكانية الفلسطينية

تُشير التقديرات المتوفرة، بناء على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله، إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2023 (مطلع 2024) نحو 14.6 مليون نسمة؛ نصفهم تقريباً، أي 7.337 ملايين نسمة (50.1%)، يعيشون في الشتات. والنصف الباقي، أي 7.297 ملايين نسمة (49.9%) يقيمون في فلسطين التاريخية، ويتوزعون على نحو 1.749 مليون نسمة في فلسطين المحتلة سنة 1948، ونحو 5.548 ملايين نسمة في أراضي سنة 1967، منهم 3.291 ملايين في الضفة الغربية (59.3%)، و2.257 مليون في قطاع غزة (40.7%). ويُقدَّر عدد الفلسطينيين في العالم العربي بنحو 6.565 ملايين نسمة نهاية سنة 2023.

ووفق المعطيات المتوفرة لباحثي مركز الزيتونة فإن الفلسطينيين في الأردن (وغالبيتهم العظمى تحمل الجنسية الأردنية) يُقدّر عددهم في نهاية سنة 2023 بنحو 4.697 ملايين نسمة، يشكّلون نحو 32% من الفلسطينيين في العالم (نحو 64% من فلسطينيي الشتات). ويقدّر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية بنحو 1.867 مليون نسمة، يشكلون ما نسبته 12.8% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة، أي في لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي.

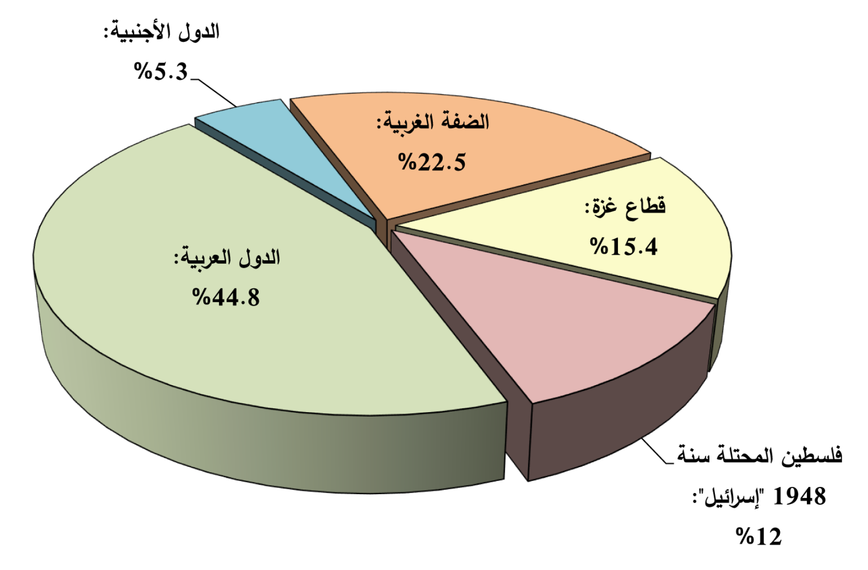
وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يقدّر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بنحو 772 ألف نسمة، يشكلون ما نسبته 5.3% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وكندا، وبريطانيا، وباقي دول الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد هي أعداد تقديرية، خصوصاً خارج فلسطين حيث يصعب عمل إحصاءات دقيقة لهم. حيث تشير بعض التقديرات، مثلاً، إلى أن عدد الفلسطينيين في أمريكا الجنوبية لا يقلّون عن 600 ألف نسمة، يعيش أكثر من نصفهم في تشيلي.

عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2022 و2023 (بالألف نسمة)

مكان الإقامة		2022		2023	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
فلسطين المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	3,222.6	22.5	3,291.4	22.5
	قطاع غزة	2,196.4	15.3	2,257	15.4
فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"		1,709.8	11.9	1,748.8	12
مجموع فلسطينيي الداخل		**7,128.8**	**49.8**	**7,297.2**	**49.9**
الأردن*		4,596.3	32.1	4,697.4	32
الدول العربية الأخرى		1,834.5	12.8	1,867.5	12.8
الدول الأجنبية		760.7	5.3	772.1	5.3
فلسطينيو الخارج		**7,191.5**	**50.2**	**7,337**	**50.1**
المجموع الكلي		**14,320.3**	**100**	**14,634.2**	**100**

*بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للفترة 2009–2022 والتي تتراوح بين 3.1% و2.2%.

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب مكان الإقامة نهاية سنة 2023 (%)



وما زال اللاجئون يشكلون أكثر من ثلثي عدد الفلسطينيين في العالم، فبالإضافة إلى نحو 7.337 ملايين فلسطيني في الخارج، هناك نحو 2.358 مليون لاجئ من أبناء فلسطين المحتلة 1948 يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يُقدَّر بنحو 9.845 ملايين لاجئ، أي نحو 67.3% من مجموع الشعب الفلسطيني وذلك في نهاية سنة 2023. وبالرغم من أن هذا الرقم يحتمل التكرار حيث يوجد فلسطينيون في الخارج يحملون الهوية الفلسطينية لأبناء الداخل، إلا أن هامش الفرق يبقى محدوداً. أما أعداد اللاجئين المسجلين في سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فبلغ في منتصف سنة 2023 نحو 6.718 ملايين نسمة. مع التأكيد على أن هناك الكثير من اللاجئين الذين لم يسجلوا أنفسهم لدى الأونروا، لعدم حاجتهم لخدماتها، أو بسبب وجودهم في غير أماكن عملها كبلدان الخليج وأوروبا وأمريكا.

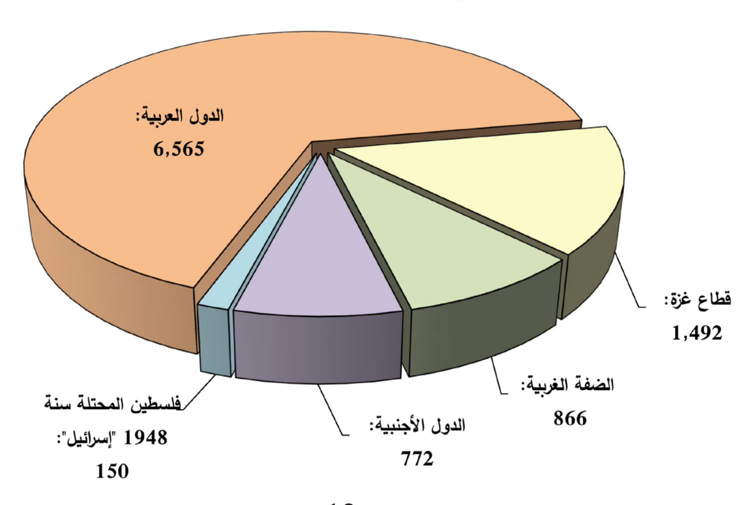
أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات نهاية سنة 2023 (بالألف نسمة)

البلد	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل"*	الدول العربية	الدول الأجنبية	المجموع
العدد	866	1,492	150	6,565	772	**9,845**

ملاحظة: الأعداد في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاعتماد على النسب المئوية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (26.3% من إجمالي سكان الضفة لاجئون، و66.1% من سكان القطاع).

* عدد تقريبي.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2023 (بالألف نسمة)

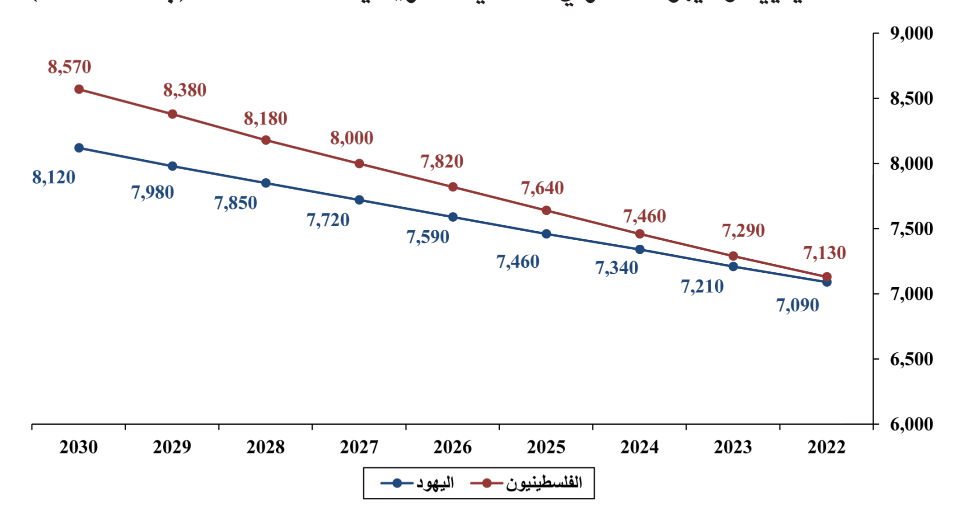


وبحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد تجاوز عدد السكان الفلسطينيين عدد اليهود في فلسطين التاريخية في نهاية سنة 2023، حيث تشير التقديرات إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية بلغ نحو 7.3 مليون، في حين بلغ عدد اليهود 7.1 مليون بناء على تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية في نهاية سنة 2022.

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2022–2030 (بالألف نسمة)

السنة	عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية	عدد اليهود
2022	7,130	7,090
2023	7,290	7,210
2024	7,460	7,340
2025	7,640	7,460
2026	7,820	7,590
2027	8,000	7,720
2028	8,180	7,850
2029	8,380	7,980
2030	8,570	8,120

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2022–2030 (بالألف نسمة)



ثالثاً: القدس

كانت القدس العنوان المركزي لمحاولة تصفية قضية فلسطين في السنوات الماضية، والتي ظهرت معالمها المباشرة بقرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني في سنة 2017.

تقدّم الاحتلال في سنة 2022 على ثلاث جبهات هي: فرض الطقوس التوراتية في المسجد الأقصى المبارك، والسعي للسيطرة على المسجد الأقصى، وتقويض دور الأوقاف الأردنية، كما حقّق تقدماً نسبياً في جبهة إخلاء الأحياء في سلوان، وفي النقاط محدودة السكان أو غير المأهولة في الشيخ جراح. فيما اضطر إلى التراجع في ثلاثٍ أخرى بالمقابل؛ إذ تراجع عن محاولة إخلاء أرض النقاع غربي حيّ الشيخ جراح في آذار/ مارس 2022، وتراجع نسبياً في معركة مسيرة الأعلام في أيار/ مايو 2022، كما تراجع دون شروط أمام العصيان المدني لمخيم شعفاط ومحيطه في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، ما يؤكد أن المنحنى المتعرج لمعركة الحسم ما زال مستمراً، وأن عجز الاحتلال عن الحسم أمام الإرادة الشعبية ما زال مستمراً.

وقد دخلت محاولة التصفية مرحلة أكثر حدة مع تشكيل الحكومة الصهيونية السابعة والثلاثون في كانون الأول/ ديسمبر 2022، والتي تتشكل من حزب الليكود وتيار الصهيونية الدينية إلى جانب التيار الديني التقليدي، ما جعل "خطة الحسم" التي طرحها بتسلئيل سموتريتش رأس تيار الصهيونية الدينية تتحول إلى خطة الأمر الواقع السياسية لتلك الحكومة. وشكَّلت القدس والمسجد الأقصى رأس حربة محاولة الحسم، وهو ما سرَّع من توجُّهٍ كان يصعد تدريجياً، يُحوِّل قضية القدس إلى عنوان التفجير المركزي لمختلف المواجهات الشعبية ثم العسكرية؛ حيث شهدت فلسطين على مدى عشر سنوات سبقت 2023/10/7؛ عشر هبات ومواجهات كانت القدس عنوان انفجارها.

تصاعد مشروع الإحلال الديني في المسجد الأقصى في محاولة فرض التقسيم المكاني إلى جانب التقسيم الزماني، ثم التأسيس المعنوي للهيكل بمحاولة فرض الطقوس التوراتية فيه، وكان العدوان الصهيوني يتخذ من الأعياد الدينية اليهودية والقومية الصهيونية ذرواتٍ لمحاولة تغيير هوية الأقصى، وهو ما جعل معظم المحطات

العشر السابقة تأتي متزامنة مع تلك الأعياد، فجاءت معركة طوفان الأقصى، لتنطلق من أعتى محاولات الإحلال الديني، وهو ما دفع الصهاينة للتعامل مع الأقصى خلال الحرب ضمن الخطوط الثلاثة التالية:

1. اتخاذه مدخلاً لتفريغ المعركة من معناها، بإطلاق يد جماعات الهيكل لتصعيد طقوسها وحضورها العلني على الرغم من محدودية أعداد المقتحمين.
2. استحضار الهيكل بشكل واضح في رايات قوات الاحتلال وتصرفات الجنود.
3. حصار الأقصى، وحصر الدخول إليه بسكان البلدة القديمة على مدى 11 أسبوعاً، أي محاولة إعادة تعريفه باعتباره "مسجد الحي".

هذا السلوك المندفع يفتح الباب أمام معركة شعبية عنوانها مجرد الصلاة وشدّ الرحال إلى المسجد الأقصى من أحياء القدس والضفة الغربية والأرض المحتلة سنة 1948، ويفتح الباب لمواصلة نسق المواجهة السابق بتقارب أكبر.

وأمام الطابع النفسي الثأري والتعزيزي الذي يحكم السلوك الصهيوني تجاه صدمة 2023/10/7، فإن محاولة التهجير النهائي لحي الشيخ جراح ولأحياء سلوان السبعة المهددة من المتوقع أن تعود إلى الواجهة لتصبح عنواناً مركزياً من جديد، يضاف إليها كذلك وادي الجوز شمال البلدة القديمة حيث يدخل مشروع "وادي السليكون الجديد" حيز التطبيق.

أما على مستوى الاستيطان في القدس، فتحاول الآلة الاستيطانية حسم هوية القدس بإيجاد عمق استيطاني في مركز المدينة، إضافة إلى حسم مصير حدودها الشرقية، وهذا ما يجعل التوسع الاستيطاني مرشحاً للتركز في ثلاثة اتجاهات: اختراق البلدة القديمة من بوابة الأملاك المسيحية، وعينها اليوم على تصفية الحي الأرمني بالكامل وإلحاقه بالحي الاستيطاني اليهودي المقام فوق حارتي الشرف والمغاربة، والثاني بمحاولة السيطرة على الكتل العقارية الكبرى المتبقية وتشكل بيت حنينا وشعفاط مسرح هذه المحاولات، وأمام الأزمة التي تعصف بمدرسة اليتيم العربي وعجز إدارتها في عمّان عن الاستجابة للتحدي فإنها مرشحة لأن تكون عنوان الأزمة التالية، وأخيراً فإن محاولة حسم مصير برية القدس باتجاه معاليه أدوميم مرشحة للتجدد بمحاولة تهجير الخان الأحمر.

رابعاً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

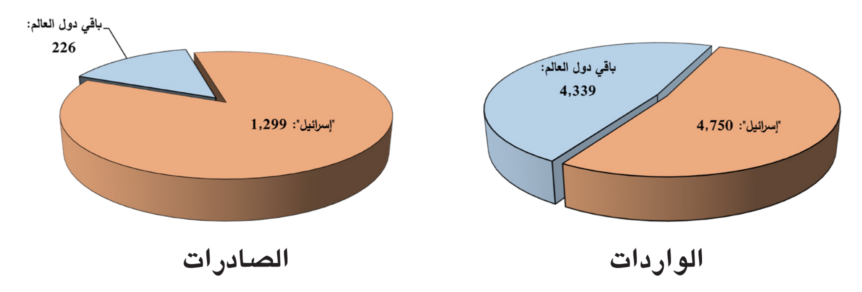
بناء على اتفاقيات أوسلو وبروتوكول باريس فقد نجح الاحتلال الإسرائيلي في جعل اقتصاد السلطة الفلسطينية اقتصاداً تابعاً، حيث تُصادر الأرض، وتُستنزف الثروات، ويُتحكم في صادرات السلطة ووارداتها، وتُدمر بناها التحتية، وتُعوَّق أي عملية تنموية حقيقية، بينما يفرض الاحتلال حصاراً خانقاً على قطاع غزة.

وقد أدّى العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة، وما تسبب به من قتل وإصابات ودمار هائل، وكذلك الإجراءات العدوانية والانتقامية الإسرائيلية في الضفة الغربية، إلى ضرر بالغ في الاقتصاد الفلسطيني وخسائر ضخمة، يصعب حصر آثارها لحظة كتابة هذا التقرير، حيث ما تزال الحرب جارية. ولذلك فإن عدداً من هذه الإحصائيات هي إحصائيات أولية بانتظار صدور الإحصائيات النهائية.

التبادل التجاري:

بلغ حجم التبادل التجاري سنة 2022 مع الكيان الإسرائيلي 6,049 مليون دولار، أي نحو 57% من إجمالي حجم التبادل التجاري الخارجي للسلطة الفلسطينية البالغ 10,614 مليون دولار. حيث بلغ حجم الواردات من "إسرائيل" 4,750 مليون دولار بنسبة 52% من واردات السلطة البالغة 9,089 مليون دولار، في حين بلغ حجم الصادرات إلى "إسرائيل" 1,299 مليون دولار بنسبة 85% من صادرات السلطة التي تبلغ 1,525 مليون دولار. وهذا يلحق ضرراً شديداً بالاقتصاد الفلسطيني، ويجعل ميزان التبادل التجاري مختلاً لصالح الاحتلال باستمرار، وبشكل كبير.

التبادل التجاري الفلسطيني مع "إسرائيل" لسنة 2022
مقارنة مع باقي دول العالم (بالمليون دولار)



الناتج المحلي الإجمالي:

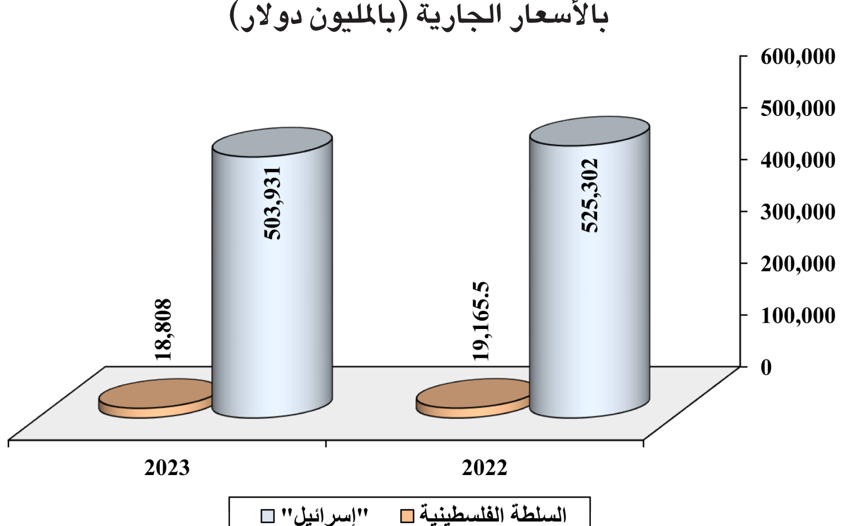
تُظهر المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة أن الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) بلغ نحو 19,166 مليون دولار سنة 2022 بعد أن كان 18,109 مليون دولار سنة 2019، بمعدل ارتفاع قدره 5.8%. وحسب الأرقام المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2023، فمن المتوقع أن ينخفض هذا الناتج إلى 18,808 مليون دولار خلال سنة 2023، أي بمعدل انخفاض قدره 1.9%. ويبقى هذا الناتج منخفضاً جداً قياساً بالناتج المحلي الإسرائيلي الذي يزيد عنه بأكثر من 26 ضعفاً (2,680%) في سنة 2023، وهو ما يؤكد بشاعة الاحتلال، وبشاعة إجراءاته بحق فلسطين وشعبها. وتوقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مزيداً من التراجع في الناتج المحلي بنسبة 5% سنة 2024، وأنه إذا استمر العدوان على قطاع غزة حتى نهاية الربع الأول من سنة 2024، فمن المتوقع أن يصل التراجع إلى 10%.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2019–2023
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
2019	17,133.5	399,678
2020	15,531.7	412,414
2021	18,109	489,846
2022	19,165.5	525,302
2023	*18,808	503,931

* أرقام غير نهائية، بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2023؛ حيث من المفترض أن تشهد انخفاضاً أكبر بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2022–2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



متوسط دخل الفرد:

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 3,679 دولاراً و3,800 دولاراً لسنتي 2021 و2022 على التوالي، أي أن نصيب الفرد قد ارتفع بنسبة 13.8% سنة 2021، ثم انخفض بنسبة 3.3% سنة 2022. وحسب الأرقام المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2023 يُتوقع انخفاض لدخل الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 3,640 دولار، أي بمعدل قدره 4.2%. وتوقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انخفاض نصيب الفرد بنسبة 6.8% سنة 2024، وأنه إذا استمر العدوان على قطاع غزة حتى نهاية الربع الأول من 2024، فمن المتوقع أن يصل الانخفاض إلى 12%. غير أن الخسائر الهائلة في القطاع وتعطّل معظم القوى البشرية، ودمار معظم المصانع والبنى التحتية يفتح المجال لانخفاض أكبر.

وقد كان لتراجع وتقلب نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 2019–2023 تأثير سلبي على حجم الاستهلاك، كانعكاس لانخفاض مستوى الدَّخل الذي تأثر بتطورات الأسعار العالمية، مع اتساع الفجوة في مستوى الدَّخل بين الضفة والقطاع، إذ مثَّل نصيب الفرد من الناتج السنوي في الضفة 4 أضعاف مثيله في غزة سنة 2023؛ وبناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2023 بلغ معدل دخل الفرد نحو 5,384 دولار في الضفة، مقارنة بنحو 1,325 دولاراً في القطاع، بينما بلغ معدل

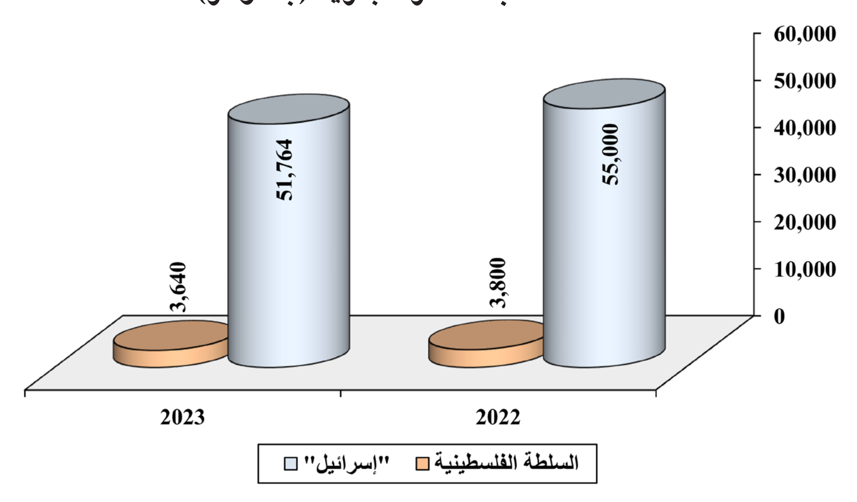
دخل الفرد سنة 2022 نحو 5,525 دولاراً في الضفة، مقارنة بنحو 1,508 دولارات في القطاع. وهذا يعكس أثر الحصار الخانق على القطاع، كما يعكس آثار العدوان والدمار الذي أحدثه الاحتلال الإسرائيلي، خصوصاً في أثناء معركة سيف القدس. ويبدو أن الأرقام النهائية لدخل الفرد في القطاع ستكون أقل بكثير جراء العدوان الإسرائيلي بعد عملية طوفان الأقصى.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2019–2023 بالأسعار الجارية (بالدولار)

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
2019	3,656.7	44,158
2020	3,233.6	44,758
2021	3,678.6	52,293
2022	3,800	55,000
2023	*3,640	51,764

* أرقام غير نهائية، بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2023؛ حيث من المفترض أن تشهد انخفاضاً أكبر بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2022–2023 بالأسعار الجارية (بالدولار)

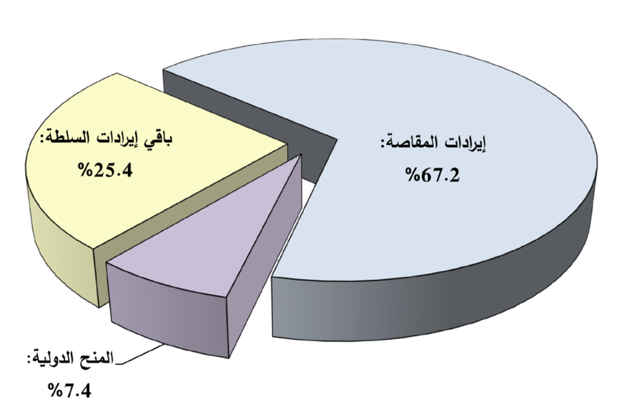


الإيرادات والنفقات:

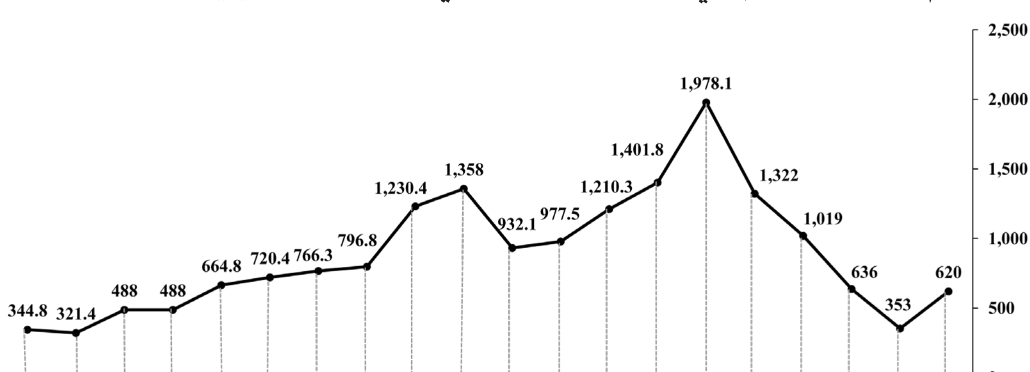
تظهر المؤشرات الأولية أن صافي إجمالي الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، حسب الأرقام المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى لسنة 2023، ارتفع بنسبة ضئيلة قدرها 1.8% مقارنة بسنة 2022، وبنسبة 12.9% عن سنة 2021؛ حيث من المتوقع أن يبلغ نحو 4,771 مليون دولار سنة 2023، مقارنة بنحو 4,685 مليون دولار سنة 2022، وبنحو 4,225 مليون دولار سنة 2021. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات العامة للسلطة، بما فيها النفقات التطويرية، نحو 4,196 مليون دولار لسنة 2023، مقارنة بـ 4,336 مليون دولار سنة 2022، بنسبة انخفاض قدرها 3.2%.

وتعتمد إيرادات السلطة الفلسطينية بشكل أساسي على مصادر لا تتحكم بها، حيث إن نحو 74.6% من الإيرادات في سنة 2022 جاءت من إيرادات المقاصة التي يجمعها الاحتلال الإسرائيلي ومن المنح الدولية؛ وهو ما يشكل أدوات ضغط هائلة بأيدي العدو وبأيدي عدد من القوى الدولية، التي تقدم وفق اشتراطات سياسية وأمنية تمس استقلالية القرار الفلسطيني. فقد بلغ إجمالي إيرادات سنة 2022 نحو 4,685 مليون دولار، تضمنت مبلغ 3,146 مليون دولار إيرادات المقاصة بنسبة 67.2%، بينما بلغ مجموع المنح والمساعدات الدولية 344.8 مليون دولار بنسبة 7.4%. وبشكل عام، فإن الدعم الدولي أخذ منحى متراجعاً منذ 2009 وحتى 2023.

إيرادات السلطة الفلسطينية لسنة 2022 (%)



دعم الدول المانحة (بما في ذلك التمويل التطويري) للسلطة الفلسطينية 2003–2022



وفي ظلّ اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس، والممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى تحجيم الاقتصاد الفلسطيني، وتكريس تبعيته للاحتلال الإسرائيلي، فإن احتمالات حدوث نمو اقتصادي حقيقي، أو تصحيح جوهري على مسار هذا النمو خلال المرحلة القادمة تبدو مستبعدة. وأي عملية نمو حقيقية مرتبطة بالتحرر وإنهاء الاحتلال، وليس بالتعايش معه والتكيّف تحته.

تأثير العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في معركة طوفان الأقصى:

تواصل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة براً وبحراً وجواً، منذ 2023/10/7، ما أسفر في يومه الـ 116 (2024/1/30)، وبعد قيامه بـ 2,269 مجزرة، وإلقاء 66 ألف طن من المتفجرات، عن استشهاد 26,751 فلسطينياً، غالبيتهم من النساء والأطفال (11,500 طفل و8 آلاف امرأة)، وإصابة نحو 65,636 آخرين، وفقدان نحو 7 آلاف فلسطيني تحت الركام وفي الطرقات، 70% منهم من الأطفال والنساء، واستشهاد 339 من الطواقم الطبية، و46 من الدفاع المدني، و122 من الصحفيين.

كما أسفر هذا العدوان عن نزوح 2 مليون فلسطيني، وتدمير 140 مقراً حكومياً، و99 مدرسة وجامعة بشكل كلي، و295 مدرسة وجامعة بشكل جزئي، و161 مسجداً بشكل كلي، و253 مسجداً بشكل جزئي، و3 كنائس، و70 ألف وحدة سكنية بشكل كلي، و290 ألف وحدة سكنية بشكل جزئي ولكنها غير صالحة للسكن، و200 موقع أثري وتراثي.

وأخرج العدوان الإسرائيلي 30 مستشفى و53 مركزاً صحياً عن الخدمة، كما استهدف 150 مؤسسة صحية بشكل جزئي، ودمّر 122 سيارة إسعاف.

وقد عرض الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 2023/12/30، تقريراً عن التداعيات الاقتصادية الفلسطينية للعدوان الإسرائيلي على غزة، الذي أدّى إلى انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي في القطاع خلال الربع الرابع من سنة 2023 بنسبة تجاوزت 80%، رافقه ارتفاع معدل البطالة إلى 74%، كما أثَّر أيضاً على اقتصاد الضفة الغربية بالتراجع بنسبة 22%، مع ارتفاع معدل البطالة إلى 29%، كما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الربع الرابع من سنة 2023 بنسبة تصل إلى 33%، وانخفاض حاد في مستوى الاستهلاك في فلسطين خلال الربع الرابع من سنة 2023 بنسبة تجاوزت 33%، وارتفاع حاد في مستوى الأسعار في الربع الرابع من سنة 2023 بنسبة تجاوزت 30%، مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في مستويات الفقر في فلسطين. وقدرت الخسائر المباشرة خلال الشهرين الأولين من العدوان الإسرائيلي على القطاع بأكثر من 12 مليار دولار.

خامساً: مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

العدوان والمقاومة:

كانت معركة "طوفان الأقصى"، وما أطلق عليها إسرائيلياً حرب "السيوف الحديدية Swords of Iron"، والتي بدأت في 2023/10/7، هي عملية المقاومة الأبرز في الفترة التي يُغطّيها التقرير، بل منذ إنشاء الكيان الإسرائيلي، وأحدثت ارتدادات هائلة فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً. وكان الكيان الإسرائيلي في سنتي 2022 و2023 قد تابع احتلاله وعدوانه على الشعب الفلسطيني؛ الذي واصل مقاومته. وقد تصاعدت المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية بشكل غير مسبوق منذ نحو 17 عاماً، بالرغم من التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن في السلطة الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي، حيث تزايدت العمليات الفردية، كذلك استمرت المواجهات اليومية، وأشكال المقاومة الشعبية.

أما في قطاع غزة، فقد شهد العمل المقاوم الفلسطيني تطوّراً في الاستناد إلى استراتيجية الهجوم دفاعاً عن مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك، والتي تجلَّت في عملية "طوفان الأقصى" والتي سمّاها الاحتلال عملية السيوف الحديدية، وقد سبق هذه العملية عدوانان كبيران نفذهما الاحتلال الصهيوني ضدّ قطاع غزة، والتي زعم أنه استهدف فيهما حركة الجهاد الإسلامي وجناحها العسكري "سرايا القدس"؛ الأولى هي عمليّة "وحدة الساحات"، أو ما أُطلق عليها إسرائيلياً عملية "الفجر الصادق Breaking Dawn"، خلال الفترة الممتدة ما بين 5–2022/8/7. والثانية هي عمليّة "ثأر الأحرار"، أو ما أُطلق عليها إسرائيلياً عملية "الدرع والسهم Shield and Arrow"، خلال الفترة الممتدة ما بين 9–2023/5/13.

ونتيجة لهذه العمليات الثلاث، فقد شهد قطاع غزة ارتفاعاً حاداً في عمليات إطلاق الصواريخ الفلسطينية في سنتي 2022 و2023 باتجاه التجمعات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة سنة 1948. فقد تمّ إطلاق 1,245 صاروخاً في سنة 2022، معظمها في عملية "وحدة الساحات" (1,233 صاروخاً)، مقابل إطلاق 1,671 صاروخاً حتى نهاية آب/ أغسطس 2023، معظمها في عملية "ثأر الأحرار" (1,582 صاروخاً)، ما عدا ما تمّ إطلاقه خلال عملية "طوفان الأقصى"، حيث تمّ إطلاق أكثر من 12 ألف صاروخ

من القطاع المحاصر، وذلك حسب معطيات جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (*Shabak*)، ووزارة الخارجية الإسرائيلية. ومثّلت عملية "طوفان الأقصى"، التي اقتحم فيها عناصر كتائب القسام منطقة غلاف غزة، مما أدى إلى مقتل أكثر من 1,200 إسرائيلي، واعتقال أكثر من 240 آخرين، ضربة تاريخية نوعية للكيان الصهيوني، لم يسبق لها مثيل منذ إنشائه قبل 75 عاماً، حيث أسقطت نظرية الأمن الإسرائيلي، واجتمعت فيها عناصر المفاجأة العسكرية والأمنية الاستراتيجية. كذلك استمرت "إسرائيل" في سنتي 2022 و2023 بإغلاقها لمعابر قطاع غزة وتشديدها للحصار، وإقفالها بشكل كامل خلال عملية "طوفان الأقصى".

وحافظت عمليات المقاومة على معدلاتها المرتفعة خلال سنتي 2022 و2023؛ فقد سجل جهاز الشاباك الإسرائيلي 3,825 عملية مقاومة في سنة 2022، في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، مقابل 4,578 عملية سُجلت في سنة 2023، ما عدا عمليات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة خلال عملية "طوفان الأقصى". وتجدر الإشارة إلى تزايد عمليات المقاومة النوعية في الضفة الغربية، مما يشير إلى تصاعد روح المقاومة، بالرغم من البيئة الأمنية الصعبة والمعقدة، حيث تجري فيها مطاردة المقاومة بشكل منهجي منظم منذ سنوات طويلة، وبتنسيق كامل بين السلطة الفلسطينية والاحتلال.

توزيع أعمال المقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنتي 2022–2023 حسب تقرير الشاباك

السنة	الضفة الغربية (ما عدا القدس)	شرقي القدس	فلسطين المحتلة سنة 1948	قطاع غزة	المجموع
2022	2,152	392	30	1,251	3,825
2023	2,657	305*	18*	1,598**	4,578***
المجموع	4,809	697**	48*	2,849**	8,403***

* تقارير الشاباك أضافت عمليات شرقي القدس والأراضي المحتلة سنة 1948 إلى إحصاءات الضفة الغربية بعد آب/ أغسطس 2023.

** لم تصدر أي إحصائية من جهاز الشاباك لعمليات قطاع غزة بعد آب/ أغسطس 2023.

*** دون احتساب أرقام العمليات في "طوفان الأقصى".

من جهة أخرى، فإن التقارير السنوية التي يصدرها مركز معلومات فلسطين "مُعطى"، تذكر أن أشكال المقاومة الفلسطينية الشعبية والمسلحة في الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس، تصاعدت بشكل ملحوظ ونوعي؛ حيث نفّذ الفلسطينيون، خلال سنة 2022، في أنحاء الضفة، بما فيها شرقي القدس، 12,188 عملاً مقاوماً، بينها 1,380 عملية مؤثرة (مسلحة، طعن، دعس). وجاء في التقرير أنّ عدد العمليات المؤثرة تضاعف أكثر من أربع مرات مقارنة مع سنة 2021. وخلال سنة 2023، نفّذ الفلسطينيون في الضفة 14,183 عملاً مقاوماً، بينها 3,258 عملية مؤثرة، وبذلك يكون عدد العمليات المؤثرة قد تضاعف أكثر من مرتين مقارنة مع سنة 2022.

تطور العمل المقاوم في الضفة الغربية 2020–2023

السنة	2020	2021	2022	2023
أعمال المقاومة الشعبية*	5,433	10,189	10,808	10,925
عمليات مؤثرة**	97	404	1,380	3,258
المجموع	5,530	10,593	12,188	14,183

* وتشمل المواجهات، وإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة، والإضرابات، والتظاهرات...

** وتشمل عمليات إطلاق النار، والطعن، والدهس...

واستشهد في سنة 2022 ما مجموعهُ 224 فلسطينياً، بينهم 53 شهيداً في قطاع غزة، و171 شهيداً في الضفة الغربية. وبيّنت وزارة الصحة الفلسطينية، في تقريرها السنوي، أن 53 طفلاً شهيداً كانوا من بين مجموع الشهداء، بينما، استشهد في سنة 2023 ما مجموعه 22,404 فلسطينيين، منهم 22,141 شهيداً منذ 2023/10/7 وحتى 2023/12/31، 98% منهم في قطاع غزة (21,822 شهيداً)، منهم نحو 9 آلاف طفل و6,450 امرأة، في حين بلغ عدد الشهداء في الضفة الغربية 319 شهيداً منذ 2023/10/7، منهم 111 طفلاً و4 نساء. في حين بلغ عدد المفقودين الذين تمّ التبليغ عنهم في قطاع غزة أكثر من 7 آلاف مفقود، منهم 67% من الأطفال والنساء. وجُرح 10,500 فلسطيني في سنة 2022، بينما جُرح أكثر من 60,273 فلسطينياً في سنة 2023 (56,451 في قطاع غزة، و3,822 في الضفة الغربية).

وفي المقابل سجل جهاز الشاباك مقتل 31 إسرائيلياً في سنة 2022، بينما سجل الجهاز نفسه مقتل 43 إسرائيلياً (ما عدا ما تمّ تسجيله خلال "طوفان الأقصى"،

والتي تشير إلى مقتل نحو 1,400 إسرائيلي)، خلال سنة 2023 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون. وجُرح 281 إسرائيلياً في سنة 2022، وذلك مقابل 181 إسرائيلياً (ما عدا ما تمّ تسجيله خلال "طوفان الأقصى"، والتي تشير إلى إصابة ما يزيد عن 7,262 جريحاً)، في سنة 2023.

القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2019–2023

السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2019	149	9	15,287	65
2020	48	3	2,614	46
2021	365	18	17,042	190
2022	224	31	10,500	281
2023	22,404*	1,443**	60,273	7,443**

* بالإضافة إلى أكثر من 7 آلاف مفقود.

** ما سمح الإسرائيليون بنشره حتى إعداد التقرير.

معاناة الأسرى:

شهدت سنتا 2022 و2023 العديد من التّحولات على صعيد واقع عمليات الاعتقال التي نفّذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي ارتبطت بشكلٍ أساس بتصاعد حالة المقاومة ضدّ الاحتلال، ولطالما شكّلت عمليات الاعتقال الممنهجة سياسة ثابتة اتخذ منها الاحتلال، الأداة الأبرز في محاولته لتقويض المقاومة التي يمكن أن تسهم في تحقيق تقرير المصير، والحرية للشعب الفلسطيني.

حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى 8,800 أسيرٍ في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2023، وهذه الإحصائية لا تشمل معتقلي قطاع غزة بعد 2023/10/7، فيما لم تتوفر حصيلة دقيقة للفئات من الأطفال، والنساء (62 أسيرة في سجن الدامون فقط)، والمسنين في السجون. وبلغ عدد المعتقلين الإداريين 3,291، وعدد من صنفهم الاحتلال

بالمقاتلين غير الشرعيين 661، وتعني هذه الحصيلة أنّ عدد إجمالي الأسرى زاد بـ 3,550 أسيراً عن عدد الأسرى في السجون ما قبل 2023/10/7، وزاد عدد الإداريين بـ 1,971 معتقلاً.

أما في 2022/12/12 فقد بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال نحو 4,700 أسير، بينهم 34 أسيرة، و150 طفلاً، و5 أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى 4,400 أسيرٍ من الضفة الغربية، منهم 400 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 200 أسيرٍ، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 نحو 100 أسير، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 835 صُنفوا على أنهم معتقلون إداريون.

الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2019–2023

السنة	المجموع الكلّي للمعتقلين	الضفة الغربية*	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال
2019	5,000	4,634	296	541	41	180
2020	4,400	4,075	255	543	41	170
2021	4,550	4,250	230	544	32	170
2022	4,700	4,400	200	551	34	150
2023	7,000**	6,550	300**	559	62	200

* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.
** لا تشمل معتقلي قطاع غزة بعد 2023/10/7.

مسار التسوية السلمية:

لم تشهد الفترة التي يغطيها التقرير أي جهود أو مبادرات حقيقية وجدّية تهدف إلى إحياء ما يسمى "عملية السلام"، بل مجرد تصريحات على لسان الرئيس الأمريكي جو بايدن Joseph Biden، وأركان إدارته، وكذلك الاتحاد الأوروبي European Union؛ عن التمسك بحل الدولتين، ولكن على أساس أن هذا لن يحدث الآن بل لاحقاً، ومن دون تحديد من هو الطرف الأساسي الذي يُعيق التقدم باتجاه تحقيقه؛ والذي هو الجانب الإسرائيلي بالتأكيد.

وقد سعت الحكومة الإسرائيلية التي تشكلت أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2022، والتي تُعد الأكثر تطرفاً منذ إنشاء الكيان الإسرائيلي، إلى الحسم العملي لمستقبل الضفة الغربية لصالحها وبطريقة سريعة فجَّة؛ بينما أصرت القيادة الرسمية الفلسطينية على المضي في مسار التسوية وحل الدولتين، حتى بعد أن أصبح أثراً من الماضي لدى الإسرائيليين.

وبالرغم من الزلزال الهائل الذي أحدثته معركة طوفان الأقصى، وعودة قضية فلسطين لتصدُّر المشهد العربي والدولي، وتزايد الحديث الغربي عن "حل الدولتين"، إلا أن تحقيق حل الدولتين ما زال مستبعداً، لأن القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة غير راغبة وغير جادة في فرض أي استحقاقات على الجانب الإسرائيلي، وهي تهدف فقط إلى امتصاص الأجواء المحتقنة، وإعادة الدفع باتجاه مسار تسوية فارغ من الأفق والمضمون وإمكانات التنفيذ؛ ولا يصل إلى الحد الأدنى الذي قد يرتضيه الجانب الفلسطيني المتبنّي لمسار التسوية.

وما تزال البيئة السياسية الإسرائيلية بكافة أحزابها وتياراتها الفاعلة، أبعد ما تكون عن القبول بدولة فلسطينية كاملة السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة؛ خصوصاً وأن الواقع الذي أوجده الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وبوجود نحو مليون مستوطن، يجعل الانسحاب مستحيلاً في الرؤية الإسرائيلية. ومن الواضح أن الأمر يحتاج إلى تغيير موازين القوى، المعتمد أساساً على تصعيد المقاومة بكافة أشكالها، وعلى إعادة ترتيب البيت الفلسطيني بما يسمح من الاستفادة من كافة الإمكانات في الداخل والخارج، مصحوبة بدعم عربي ودولي، وتدفيع الاحتلال أثماناً تجعل تكاليف بقائه أعلى بكثير من تكاليف خروجه.

سادساً: المشهد الإسرائيلي

الوضع الداخلي:

أحدثت عملية طوفان الأقصى هزة عميقة في منظومة الحكم وفي التجمع الاستيطاني اليهودي الإسرائيلي، ستبقى ارتداداته لسنوات عديدة قادمة؛ وهو ما جعل القيادات السياسية تعدُّ حربها على قطاع غزة "حرب الاستقلال الثانية"، وما يراه خبراء أنه ستنشأ بعد الحرب "إسرائيل الثالثة"، بعد نشأتها الأولى في سنة 1948، والثانية بعد حرب 1973.

وكانت سنة 2022 قد شهدت استمرار الائتلاف الحكومي الهش برئاسة نفتالي بينيت، وبمشاركة غير مسبوقة للقائمة العربية الموحدة، حيث كان أبرز ما يجمع الائتلاف خصومته لزعيم الليكود نتنياهو. غير أن هذا الائتلاف تفكك في صيف 2022، مما أدى لانتخابات جديدة أدت إلى فوز الأحزاب اليمينية والدينية بزعامة الليكود بأغلبية واضحة (64 مقعداً) مع صعود قوي لتيار الصهيونية الدينية بزعامة سموتريتش وبن غفير. وتشكلت في 2022/12/29 حكومة برئاسة نتنياهو هي الأشد تطرفاً في تاريخ الكيان السياسي. وقد هدفت هذه الحكومة إلى توسيع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وخصوصاً في القدس، وتسريع إجراءات تهويد المسجد الأقصى، والسعي لحسم مستقبل الصراع مع الشعب الفلسطيني، وإغلاق ملف قضية فلسطين بما يتناسب مع الرؤية الصهيونية، بما في ذلك شطب حل الدولتين، وضم الضفة الغربية أو أجزاء واسعة منها. كما هدفت لتعزيز الطابع الديني للكيان الإسرائيلي، وإحداث تغيير جوهري في مكانة السلطة القضائية ووظيفتها عموماً، والمحكمة العليا خصوصاً. فسعت إلى تثبيت فكرة "التَّغلُّب" كقانون أساس بحيث يمكن إعادة تشريع أي قانون تلغيه المحكمة العليا، باعتبار الكنيست صاحب الصلاحية الأعلى كممثل لـ"الشعب الإسرائيلي". وتضمنت التعديلات إلغاء بند "المعقولية" الذي يمنح المحكمة العليا صلاحية إلغاء إجراءات وقرارات إدارية حكومية؛ بالإضافة إلى تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة لصالح نفوذ أقوى للحكومة. وقد تسبب ذلك بمعارضة شديدة واسعة، خصوصاً من الأطياف العلمانية الإسرائيلية، كان الأقوى والأكثر استمراراً في تاريخ الكيان. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2023 ألغت المحكمة

العليا قانون "المعقولية"، وبالتالي تعطل مشروع التعديلات، في الوقت الذي انشغل فيه الجميع بالحرب ضد قطاع غزة؛ وما قد تحمله من نتائج.

مثَّلت معركة طوفان الأقصى صدمة كبرى وفشلاً استراتيجياً إسرائيلياً هائلاً. ولأول مرة يشعر الإسرائيليون بانهيار النظرية الأمنية التي يقوم عليها الكيان، وبضرب فكرة "الملاذ الآمن لليهود" التي سعى المشروع الصهيوني لتكريسها، وبتداعي وتضعضع فكرة "القلعة المتقدمة" و"شرطي المنطقة" لأمريكا والقوى الاستعمارية الغربية، وبتعزيز تيار المقاومة وإمكانية هزيمة "إسرائيل"، واستحالة إلغاء الشعب الفلسطيني وتجاوز قضيته. ولذلك، كان الرد الإسرائيلي هستيرياً ومتوحشاً في عدوانه على القطاع في محاولة استعادة بعض من هيبته، وإعادة الثقة بالأمن لدى تجمعه الاستيطاني اليهودي، ومحاولة إقناع العالم الغربي بقدرته على متابعة دوره الوظيفي، وإقناع العالم العربي بجدوى التطبيع معه.

وتشكلت حكومة طوارىء حيث انضم حزب المعسكر الرسمي برئاسة جانتس إلى الائتلاف الحاكم، ولقيت الدعوات للعدوان على غزة و"سحق" حماس واستعادة المحتجزين، دعماً شعبياً إسرائيلياً واسعاً، لا يعبأ بالضحايا المدنيين الفلسطينيين ولا بالدمار الهائل الذي يحدث لقطاع غزة. وسعى نتنياهو إلى تحقيق انتصار أو صورة انتصار في محاولة تحسين وضعه السياسي وشعبيته ولو بإطالة أمد الحرب. غير أن استطلاعات الرأي العام الإسرائيلية تشير إلى تراجع كبير في شعبية نتنياهو والليكود واليمين المتطرف مع تصاعد شعبية جانتس وحزبه المعسكر الرسمي، والرغبة في انتخابات جديدة بعد انتهاء الحرب، غالباً ما ستُنهي الحياة السياسية لنتنياهو، وتلقي به في السجن بتهم الفساد التي طالما كان يتهرب منها.

من جهة أخرى، سيتركز الهم الإسرائيلي في البحث على "رجال دولة" ذوي نزعة عسكرية لتلبية احتياجات "إسرائيل الثالثة" المتمثلة في استعادة ثقتها بنفسها وتحقيق الأمن والاستقرار والاستمرار. ومع اضطرار نتنياهو للخروج من المشهد السياسي، فقد نشهد صعود قيادات يمينية جديدة مثل يوسي كوهين ورون ديرمر. ومن المتوقع أن يتزايد الانقسام السياسي الإسرائيلي حول مسار التسوية وحلّ الدولتين والأمن السياسي الفلسطيني، كما ستتزايد النزعة العسكرية في المجتمع الصهيوني مصحوبة بتوجهات عنصرية، بالإضافة إلى تفاقم التَّصدع الديني العلماني بما ينعكس سلباً على التجمع الاستيطاني اليهودي.

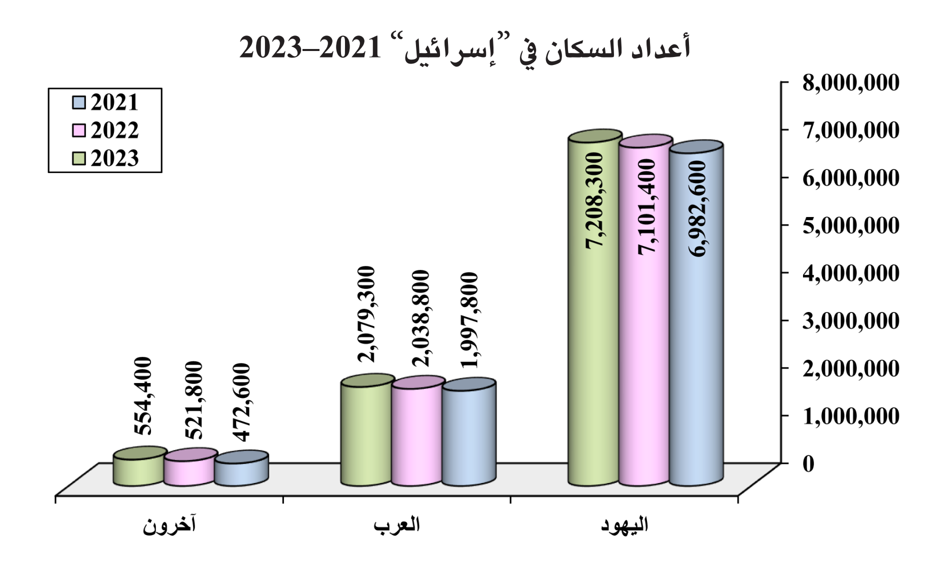
المؤشرات السكانية:

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان الكيان الإسرائيلي في نهاية سنة 2023 بنحو 9.842 ملايين نسمة، بينهم 7.208 ملايين يهودي، أي ما نسبته 73.2% من السكان. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدرته الدائرة بنحو 2.08 مليون، أي ما نسبته 21.1% من السكان. وإذا ما استثنينا عدد سكان شرقي القدس (390 ألفاً تقريباً) والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.66 مليون سنة 2023، أي نحو 16.9% من السكان. وفي سنة 2023 بلغ معدل النمو السكاني بين اليهود 1.5%، بينما بلغ في الوسط العربي 2%.

أعداد السكان في "إسرائيل" 2019–2023

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2019	9,140,500	6,773,200	1,919,000	448,300
2020	9,289,800	6,873,900	1,957,300	458,600
2021	9,453,000	6,982,600	1,997,800	472,600
2022	9,662,000	7,101,400	2,038,800	521,800
2023	9,842,000	7,208,300	2,079,300	554,400

أعداد السكان في "إسرائيل" 2021–2023



وقد قَدِم إلى "إسرائيل" 74,714 مهاجراً و45,985 مهاجراً في سنتي 2022 و2023 على التوالي، وهي زيادة ملحوظة بسبب هجرة اليهود الروس والأوكرانيين نتيجة الحرب الدائرة هناك. وتُظهر هذه الأرقام استقراراً نسبياً في معدل الهجرة في الفترة 2005–2023، غير أنها تظل معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، والتي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتها على نحوٍ واسع. كما أشارت دائرة الإحصاء الإسرائيلية أنه ابتداء من تشرين الأول/ أكتوبر حدث انخفاض كبير في عدد المهاجرين إلى "إسرائيل" بسبب معركة طوفان الأقصى، وظروف الحرب والعدوان على قطاع غزة.

وتشير المعطيات الأولية إلى تصاعد الهجرة اليهودية المعاكسة من "إسرائيل" إلى الخارج، نتيجة معركة طوفان الأقصى وفقدان المجتمع اليهودي الصهيوني الشعور بالأمن والاستقرار، وأن نحو 370 ألف يهودي على الأقل غادروا الكيان في الشهرين الأوليين للحرب.

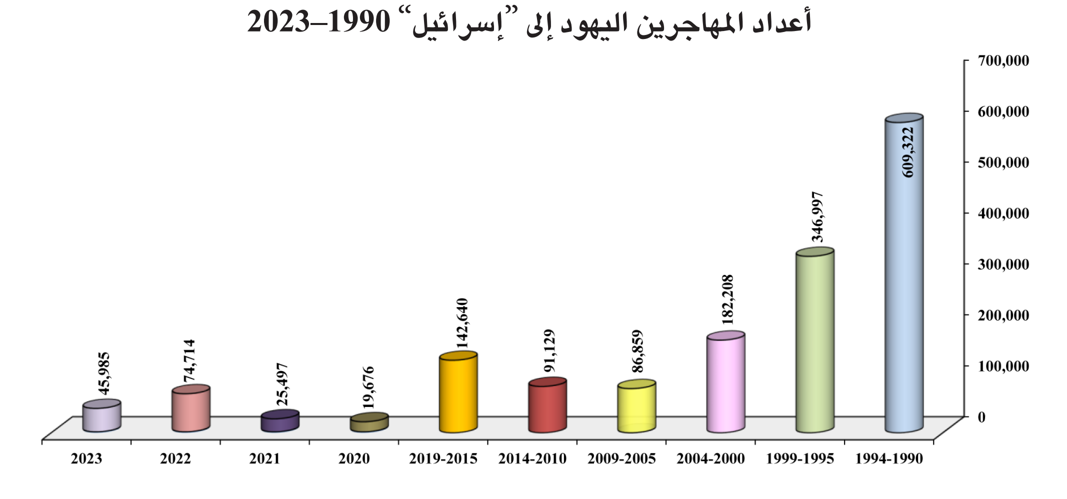
أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2023

السنة	1994-1990	1999-1995	2004-2000	2009-2005	2014-2010
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859	91,129

السنة	2019-2015	2020	2021	2022	2023	المجموع الكلي
العدد	142,640	19,676	25,497	74,714	45,985	**1,625,027**

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2019، ما عدا الفترة 2020–2023.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2023



ومن جهة أخرى، يُقدّر عدد اليهود في العالم بـ 15.7 مليون نسمة سنة 2023، تعيش غالبيتهم العظمى في الولايات المتحدة و"إسرائيل". في الوقت نفسه، استمرت ظاهرة الضّعف الشديد في نمو عدد يهود العالم، منذ نحو خمسين عاماً، باستثناء "إسرائيل"، وذلك نتيجة تدني نسبة النمو الطبيعي، وترك الدين اليهودي، وانتشار الزواج المختلط.

المؤشرات الاقتصادية:

تعيش "إسرائيل" حالة اقتصادية متقدمة مقارنة بمستويات الحياة والبيئات الاقتصادية في أوروبا؛ ومقارنة بدول الشرق الأوسط. وهي حالة تعيش على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه وثرواته الطبيعية، وتستفيد من الدعم الأمريكي ومن النفوذ في العالم الغربي؛ كما تستفيد من غياب المخاطر الرسمية العربية، ومن التطبيع مع العديد من البلدان العربية.

في المقابل، فإن المقاومة الفلسطينية وتصاعدها يتسبب بخسائر اقتصادية كبيرة من خلال زعزعته لحالة الأمن والاستقرار وإضعاف فرص الاستثمار والنفقات على الحرب واستدعاء الاحتياط وغيرها؛ فقد خسر الاقتصاد الإسرائيلي نحو 2.14 مليار دولار نتيجة معركة سيف القدس في أيار/ مايو 2021. غير أنه تعرض لهزّة كبرى نتيجة معركة طوفان الأقصى والحرب على قطاع غزة، واستدعاء نحو 360 ألفاً من الاحتياط، وتعطّل الكثير من المصالح الاقتصادية، وضرب قطاع الهاي تيك، ونضوب

السياحة؛ فانخفضت قيمة الشيكل لأدنى مستوى منذ 2012، وتوقع محافظ "بنك إسرائيل" خسائر كلية تصل إلى نحو 68 مليار دولار في الفترة 2023–2025.

أما بالنسبة للميزانية العامة في "إسرائيل"، فقد قفز العجز خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2023 فقط بنسبة 397% على أساس شهري، وذلك في بيان عن وزارة المالية الإسرائيلية، الذي أشار أيضاً إلى تراجع الإيرادات بنسبة 15.2% في الشهر نفسه، وكانت الميزانية قد قدرت بنحو 514 مليار شيكل لسنة 2024 عند إقرارها في أيار/ مايو 2023. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي 63% سنة 2023، و66% سنة 2024. كما أظهر تقرير أولي لمكتب الإحصاءات الإسرائيلي المركزي CBS في 2024/2/19 أن اقتصاد "إسرائيل" انكمش بنسبة 19.4% على أساس سنوي في الربع الرابع من سنة 2023، وذلك بسبب الحرب على قطاع غزة.

أما بالنسبة للسنوات 2021–2022، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي في سنة 2022 بنسبة 11.5%، مقارنة بارتفاع قدره 11.6% سنة 2021. أما دخل الفرد الإسرائيلي فبلغ نحو 52,300 دولاراً في سنة 2021، ونحو 55 ألف دولار سنة 2022.

وبلغت المصروفات العامة للحكومة الإسرائيلية لسنة 2022 نحو 674.3 مليار شيكل (نحو 200.8 مليار دولار)، مقارنة بـ 665.9 مليار شيكل (نحو 206.2 مليار دولار) سنة 2021. وبحسب الميزانية المعتمدة لسنة 2023، فقد كان من المتوقع أن تصل المصروفات لنحو 698 مليار شيكل (183 مليار دولار) حسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية في شهر أيلول/ سبتمبر 2023 غير أن الأرقام النهائية، التي لم تظهر بعد، ستكشف ارتفاعاً كبيراً نتيجة معركة طوفان الأقصى والنفقات على الحرب على قطاع غزة.

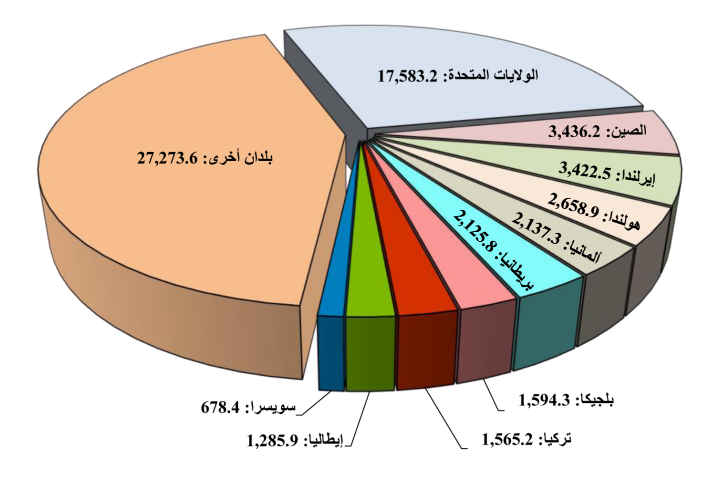
إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2018–2023 حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الصادرات	61,951.4	58,508.1	50,154.1	60,158.4	72,565.1	63,761.3
الواردات	76,610.7	76,784.9	70,326.2	92,158.8	107,755.6	91,787.1

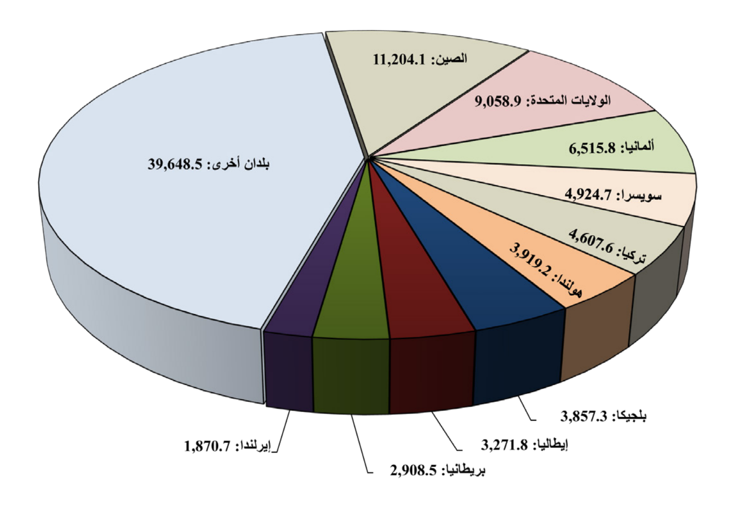
الصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة لسنتي 2022–2023
حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)

	البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
		2023	2022	2023	2022	2023	2022
1	الولايات المتحدة	26,642.1	28,255.8	17,583.2	18,616.8	9,058.9	9,639
2	الصين	14,460.3	17,782	3,436.2	4,631.3	11,204.1	13,150.7
3	ألمانيا	8,653.1	8,956.3	2,137.3	1,880.6	6,515.8	7,075.7
4	هولندا	6,578.1	6,717.5	2,658.9	2,439.3	3,919.2	4,278.2
5	تركيا	6,172.8	8,039.2	1,565.2	2,338.9	4,607.6	5,700.3
6	سويسرا	5,603.1	7,619.5	678.4	1,530.3	4,924.7	6,089.2
7	بلجيكا	5,451.6	6,540.3	1,594.3	1,996.9	3,857.3	4,543.4
8	إيرلندا	5,293.2	4,496.1	3,422.5	2,576.1	1,870.7	1,920
9	بريطانيا	5,034.3	6,308	2,125.8	3,121.2	2,908.5	3,186.8
10	إيطاليا	4,557.7	4,994.7	1,285.9	1,524.4	3,271.8	3,470.3
	بلدان أخرى	66,922.1	80,611.3	27,273.6	31,909.3	39,648.5	48,702
	المجموع العام	**155,548.4**	**180,320.7**	**63,761.3**	**72,565.1**	**91,787.1**	**107,755.6**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2023 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2023 (بالمليون دولار)



وانعكست ظروف معركة طوفان الأقصى على الصادرات والواردات، فانخفضت قيمة الصادرات الإسرائيلية بالدولار بنسبة 12.1% سنة 2023، بينما كانت قد ارتفعت بنسبة 20.6% سنة 2022، وانخفضت الواردات الإسرائيلية بنسبة 14.8% سنة 2023، بينما كانت قد ارتفعت بنسبة 16.9% سنة 2022.

وظلَّت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها لسنة 2023 نحو 17.58 مليار دولار (27.6% من مجمل الصادرات الإسرائيلية)، أما الواردات الإسرائيلية منها فبلغت نحو 9.06 مليارات دولار

(9.9% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وفي السنة نفسها، احتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، وألمانيا المركز الثالث، وتقدمت هولندا إلى المركز الرابع، بينما حلَّت تركيا في المركز الخامس، بعد أن كانت في المركز الرابع سنة 2022.

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً بلغ معدله السنوي منذ 1979 وحتى 2017 نحو 3.1 مليارات دولار. غير أنه ارتفع منذ سنة 2018 ليبلغ 3.8 مليار سنوياً، من بينها 3.3 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2023 ما مجموعه 153.5 مليار دولار.

وبعد معركة طوفان الأقصى، ارتفعت المساعدات الأمريكية، وخصوصاً العسكرية لـ"إسرائيل" بشكل كبير، حيث أعلن بايدن من البيت الأبيض في 2023/10/20 تخصيص مبلغ 14.3 مليار دولار كمساعدات لـ"إسرائيل".

المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2023 (بالمليون دولار)

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9

الفترة	2008–1999	2018–2009	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع الكلي
مجموع المساعدات	29,374.7	30,878.2	3,800	3,800	3,800	3,800	3,800*	**153,492.6**

* هذا المبلغ بخلاف الدعم المرتبط بمعركة طوفان الأقصى والعدوان على قطاع غزة.

المؤشرات العسكرية:

تعرّضت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لخضتيْن كبيرتيْن سنة 2023؛ الأولى تمثلت بتأثير التعديلات القضائية التي تبنتها حكومة بنيامين نتنياهو الأكثر تطرفاً، والتي أدّت إلى موجة احتجاجات غير مسبوقة في قوات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي.

أما الخضة الثانية، فتمثلت في النكسة التي تعرّضت لها المنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية جراء عملية طوفان الأقصى في 2023/10/7، وتعرض منظومة الردع

الإسرائيلي إلى فشل ذريع، بالإضافة إلى التخبط الأمني والعسكري، والخسائر الكبيرة التي رافقت الحرب الإسرائيلية على القطاع بعد ذلك. فبعد أن استدعى الجيش أكثر من 360 ألفاً من قوات الاحتياط، بالإضافة إلى نحو 170 ألف جندي ضمن القوات النظامية، وجد نفسه بعد أكثر من 90 يوماً من المعارك، عالقاً في مستنقع غزة، تتعرض قواته لاستنزاف عسكري بعد استنفاد معظم الخطط العسكرية التي استعدّ لها في السنوات الماضية.

وفيما يتعلق بالميزانية العسكرية الإسرائيلية، فقد أنفقت "إسرائيل" سنة 2022، أكثر من 23 ملياراً و400 مليون دولار على الجيش والتسليح، أي أنها أنفقت 4.5% من الناتج المحلي على الجيش، وهي عاشر أعلى نسبة إنفاق عسكري في العالم.

قامت عدة دول ببيع أسلحة إلى "إسرائيل"، بعد 2023/10/7، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث بلغ عدد الشحنات الأمريكية أكثر من 230 طائرة نقل و20 سفينة تحمل ذخائر لسلاح الجو، إلى جانب آلاف من قذائف المدفعية والعربات المدرعة. كما قامت كلٌّ من ألمانيا وكندا وبلجيكا وبريطانيا وإسبانيا والهند بتزويد "إسرائيل" بشحنات أخرى من الأسلحة والذخائر.

أما الصادرات العسكرية الإسرائيلية فقد بلغت، وفق وزارة الدفاع الإسرائيلية، نحو 12.5 مليار دولار في سنة 2022.

***

بالرغم من حالة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، والتفوق العسكري النوعي، وارتفاع الدخل القومي ودخل الفرد الإسرائيلي، ووجود بيئة عربية ضعيفة ومتشرذمة ومُطبّعة؛ فإن الكيان الإسرائيلي ما زال يعاني من تصاعد قوة المقاومة في الداخل الفلسطيني، ومن رفض شعبي عربي وإسلامي له وداعم للمقاومة، ومن حالة اللا استقرار في البيئة الاستراتيجية المحيطة به، ومن تراجع نوعية القيادات الإسرائيلية، بالإضافة إلى تناقضات المجتمع الصهيوني الداخلية؛ وهو ما يُبقي هذا الكيان في وضع غير مستقر. وقد جاءت معركة طوفان الأقصى لتضرب النظرية الأمنية التي قام عليها الكيان، ولتهزّ الأسس التي بنى وجوده عليها، ولتعطي حالة إلهام للشعب الفلسطيني وللأمة بإمكانية هزيمته، إذا ما تمت الاستفادة من طاقات الشعب الفلسطيني والأمة (خصوصاً في البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين المحتلة) وإمكاناتها بالشكل الأفضل من خلال مشروع نهضوي وحدوي تحرري جادّ.

سابعاً: القضية الفلسطينية والعالم العربي

استمرت حالة العجز والتشرذم العربي في سنتي 2022–2023، كما تعمَّق مسار التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وتراجع الاهتمام بقضية فلسطين، بالرغم من تولّي قيادة الحكومة الإسرائيلية من اتجاهات هي الأكثر تطرفاً في تاريخ الكيان؛ في الوقت الذي كان نتنياهو يُعبّر عن سعادته (قبيل معركة طوفان الأقصى) في تطويق القضية الفلسطينية وعزلها والاستفراد بها على طريق تصفيتها، بعد النجاحات التي حققها في إطار التطبيع مع البلدان العربية.

وكانت "إسرائيل" قد حققت قفزات كبيرة في علاقاتها مع الإمارات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً وسياحياً؛ وارتفع التبادل التجاري بينهما خلال 2022–2023 بنسبة 141%، وبلغ عدد رحلات الطيران بينهما أكثر من 150 رحلة أسبوعياً. كما تطورت علاقات "إسرائيل" بشكل لافت مع المغرب والبحرين، وتعززت كذلك مع مصر والأردن. وكاد أن يحدث اختراق في العلاقة مع ليبيا بعد لقاء وزيرة الخارجية الليبية بنظيرها الإسرائيلي في إيطاليا، غير أن حكومتها سرعان ما قامت بإقالة الوزيرة ونفي إقامة العلاقة، وسط ضغوط شعبية كبيرة. أما السودان فبدت العلاقة مرتبكة في ضوء الصراع الداخلي فيها. غير أن كل هذه المسارات تعرضت لصدمة كبرى إثر معركة طوفان الأقصى، وإثر العدوان الوحشي الإسرائيلي على قطاع غزة، مع تصاعد الغضب الشعبي العربي العارم ضدّ الكيان، مما تسبب في تعطيل قطار التطبيع أو إبطائه.

وظلّ السلوك الرسمي العربي العام داعماً لمسار التسوية السلمية ولحل الدولتين وللمبادرة العربية الموضوعة على الطاولة منذ سنة 2002، كما ظلّ داعماً للقيادة الرسمية الفلسطينية برئاسة محمود عباس، ومتحفظاً في العلاقة مع حماس وتيار المقاومة أو مخاصماً لها. وفي المقابل، حافظت عدة بلدان على علاقات إيجابية مع حماس وخط المقاومة (ضمن الخط السياسي الرسمي العام) مثل قطر، والجزائر، والعراق، واليمن، وسورية، ولبنان، وموريتانيا.

***

كان وقْعُ معركة طوفان الأقصى مفاجئاً وكبيراً على الدول التي اندفعت في تطبيع علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي، فجاءت كطوفان صدم قطار التطبيع السريع فعطّله،

وجعل أولئك المنتشين بالعلاقات وانسيابيتها يقعون في حالة من الذهول والارتباك، كما انتابتهم حالة من الغيظ والغضب على المقاومة. ولذلك، لم تُخفِ الإمارات غضبها من سلوك حماس، فصرّحت وزيرة الدولة للتعاون الدولي ريم الهاشمي في مجلس الأمن في 2023/10/24، بلغة غير معهودة إطلاقاً في الأدبيات العربية، بأن هجمات حماس في 7 أكتوبر هي هجمات "بربرية وشنيعة"، وطالبت بالإطلاق الفوري لسراح "الرهائن"، أما ولي عهد البحرين سلمان بن حمد آل خليفة، فقد دان في 2023/11/17 حماس وهجومها، وعدّه "بربرياً ومروعاً"؛ غير أن كلا الهاشمي وآل خليفة لم يُدينا العدوان الوحشي الإسرائيلي باللغة نفسها.

وقد كشفت شخصيات غربية التقت عدداً من الزعماء والمسؤولين العرب بعد 7 أكتوبر، أنها سمعت منهم (في الغرف المغلقة) أنه لا بدّ من القضاء على حماس في غزة؛ وأنه إذا اعتُبرت حماس منتصرة فإن ذلك سيضفي شرعية على الأيديولوجيا التي تتبناها. ولذلك تعاملت عدد من الأنظمة العربية مع الحرب على غزة كمن ينتظر على مضض انتهاء جيش الاحتلال من "مهمته" في القضاء على حُكم حماس للقطاع؛ باعتبار ذلك فرصة لإنهاء الوضع "الشاذ والمزعج" حسب تصورهم. وكان ثمة شعور بأن المعركة محسومة لصالح الاحتلال، وبالتالي فلا حاجة لخطوات عملية لدعم صمود المقاومة، ولا حاجة لممارسة ضغوط قوية مؤثرة باستخدام أوزانهم وإمكاناتهم الحقيقية لوقف العدوان، أو لإدخال المساعدات للقطاع.

وهكذا، عقدت القمة العربية الإسلامية الطارئة بشأن العدوان على غزة في اليوم السادس والثلاثين للعدوان (11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023) بعد قدرٍ كبير من التثاقل، وبعد ارتقاء نحو 10 آلاف شهيد معظمهم مدنيون. وجاء المؤتمر في إطار رفع العتب، وامتصاص ما يمكن امتصاصه من الغضب الشعبي العربي والإسلامي. وصدر البيان الختامي للمؤتمر دون السلوك التقليدي المعتاد، إذ أكد على وقف العدوان والسماح بإدخال المساعدات إلى قطاع غزة، ورفع الحصار عنه، ورَفض تهجير الفلسطينيين، وأكد التمسك بـ "السلام" كخيار استراتيجي. لكنه لم يتضمن نقاطاً عملية، بقطع العلاقات أو تعليقها مع الكيان الإسرائيلي، ولا بممارسة ضغوط فعلية أو تهديدات جادة إن لم يُوقف العدوان أو يفتح معبر رفح، وليس ثمة قرارات بدعم المقاومة ولا إشادة بأدائها، ولا بصمود الحاضنة الشعبية في القطاع. وليس في القرارات ما يعطي أي مواقف جادة تجاه تهويد القدس والأقصى.

***

وفي المقابل، كان الدعم الشعبي العربي للمقاومة الفلسطينية واسعاً وشاملاً، ومتجاوزاً للقشرة السطحية التي تُمثّلها البيئة الرسمية العربية. فوفق النتائج الرئيسية لاستطلاع الرأي العام العربي والفلسطيني نحو الحرب الإسرائيلية على غزة، الذي قام به المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 2023/12/12–2024/1/5؛ فقد تَوافق 86% من الرأي العام العربي على أن عملية طوفان الأقصى هي "عملية مقاومة مشروعة". وكان هناك إجماع عربي على التضامن مع الشعب الفلسطيني؛ حيث توافَق على ذلك 92% من المستجيبين؛ بينهم 69% عبّروا عن تضامنهم مع حماس. وأجمعَ الشارع العربي على اعتبار أن القضية الفلسطينية "قضية جميع العرب وليست قضية الفلسطينيين وحدهم" بنسبة 92%. وكانت نسبة التأييد لذلك المغرب 95%، وفي مصر 94%، وفي السعودية 95%. وفي الوقت نفسه، رفض 89% من العرب أن تعترف بلدانهم بـ"إسرائيل".

***

حرصت مصر على متابعة دورها باعتبارها الدولة العربية المعنيّة بالملف الفلسطيني، وقد استضافت القاهرة الفصائل الفلسطينية أكثر من مرة، وتوسطت في موجات التصعيد الإسرائيلية ضدّ قطاع غزة. وفي معركة طوفان الأقصى، أدانت العدوان الإسرائيلي على غزة ورفضت علناً مشروع تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، وتحفّظت على خطط الاحتلال لاحتلال محور فيلادلفيا على الحدود المصرية – الفلسطينية، وشاركت مع قطر في جهود الوساطة. وفي المقابل، حافظت مصر على علاقتها بـ"إسرائيل"؛ وحتى بعد أكثر من أربعة أشهر من العدوان وسقوط أكثر من مئة ألف شهيد وجريح معظمهم من المدنيين، لم تقم ولو بسحب سفيرها من تل أبيب؛ كما وُجِّهت انتقادات كبيرة للنظام المصري على إغلاق معبر رفح، وبطء أو تعطيل إدخال الاحتياجات الضرورية للقطاع، وتفتيش الاحتلال لشاحنات الإغاثة التي تدخل قطاع، وقلة عدد الجرحى الفلسطينيين الذين أُخرجوا للعلاج. وليس من المتوقع أن يتطور الموقف المصري من الحرب في سنة 2024، بينما سيكون لمصر دور بارز في مرحلة ما بعد الحرب، وخصوصاً في ملف إعادة الإعمار. وليس من المتوقع فتح معبر رفح إلا ضمن توافقات مسبقة مع الإسرائيليين والأمريكان، مع استمرار "احتكارها" ملف المصالحة الفلسطينية.

أما الأردن، فبالرغم من السلوك العدواني للحكومة الإسرائيلية المتطرفة والاعتداء على الولاية الهاشمية للمقدسات، فإنه حافظ على علاقته بـ"إسرائيل"؛ غير أنه اتخذ

موقفاً حاسماً ضدّ قضية تهجير الفلسطينيين، وسمح بسقفٍ عالٍ للاحتجاجات الشعبية المتضامنة مع قطاع غزة وفلسطين، وقام بسحب سفيره من تل أبيب، وجمّد توقيع اتفاقية الكهرباء مقابل الماء معها. وفي المقابل، دخل في شراكة لإيصال البضائع القادمة من الإمارات عبر السعودية في الطريق البري باتجاه "إسرائيل". وظلت العلاقة على برودها مع حماس، والتي شهدت قدراً من التدهور في صيف 2023 نتيجة انكشاف عمل عسكري لها يتخذ من الأردن معبراً باتجاه الأرض المحتلة، وهو ملف تمّ تجاوزه لاحقاً.

حافظت سورية على موقفها التقليدي من قضية فلسطين، وشهدت العلاقة مع حماس تحسناً تدريجياً محدوداً، ظهرت أبرز معالمه بلقاء وفد قيادي من حماس بالرئيس السوري في تشرين الأول/ أكتوبر 2022. كما ظلت العلاقات اللبنانية الفلسطينية على النسق نفسه خلال سنتي 2022–2023. غير أن المخيمات الفلسطينية شهدت حالة من التوتر والاشتباكات المسلحة بين عناصر محسوبة على حركة فتح وخصوم محسوبين على تيارات إسلامية، خصوصاً في عين الحلوة. لكن أجواء معركة طوفان الأقصى وحَّدت فلسطينيي لبنان تجاه دعم إخوانهم في قطاع غزة وباقي فلسطين. وبرزت لأول مرة المشاركة العسكرية لكتائب القسام في إطلاق الصواريخ من لبنان، كما استشهد صالح العاروري نائب رئيس حركة حماس وعدد من كوادر حماس العسكرية في لبنان نتيجة عمليات اغتيال إسرائيلية. وشارك حزب الله في معركة طوفان الأقصى، وقصف الكثير من المواقع الإسرائيلية، وتسبب بإخلاء الكثير من المستوطنات الإسرائيلية، غير أنه حافظ على "قواعد اشتباك"، بحيث لا يصل الأمر إلى حرب شاملة مفتوحة مع الصهاينة. كما شاركت قوات الفجر التابعة للجماعة الإسلامية بقصف التجمعات الإسرائيلية.

وفي العراق، دعمت قوى المقاومة معركة طوفان الأقصى من خلال قصف القواعد الأمريكية. غير أن دخول أنصار الله "الحوثيين" في اليمن في المعركة نصرة لغزة، من خلال إطلاق الصواريخ، وإغلاق البحر الأحمر في وجه السفن المتجهة إلى "إسرائيل" قد أحدث فارقاً نوعياً، وتسبّب في أضرار اقتصادية كبيرة لـ"إسرائيل" وعملائها. وبالرغم من تشكيل الولايات المتحدة لتحالف دولي لتأمين الخطوط البحرية في البحر الأحمر، وقيامه بقصف العديد من المواقع في اليمن، فإن أنصار الله "الحوثيين" أصروا على متابعة دورهم. وبشكل عام، فإن الشعب اليمني بكافة أطيافه، وبالرغم من انقساماته الداخلية، إلا أنه كان موحداً في وقوفه مع المقاومة الفلسطينية ودعمها.

وتابعت السعودية السياسات التقليدية التي يتبناها ولي العهد محمد بن سلمان، مع تغليب العناصر البراجماتية في التعامل مع الملف الفلسطيني، وحدث تقدم هادئ في العلاقة غير الرسمية والمباحثات مع "إسرائيل"، وشارك وزير السياحة الإسرائيلي في مؤتمر عالمي على أراضيها، وأعلن ابن سلمان في أيلول/ سبتمبر 2023 عن أن بلاده "تقترب كل يوم من التطبيع مع إسرائيل". كما كان ابن سلمان هو الذي أعلن عن الممر الاقتصادي بين الهند وأوروبا مروراً بـ"إسرائيل". وفي المقابل، حدث انفتاح سعودي محدود على حماس، فسمحت بقدوم وفدين من حماس لأداء العمرة والحج، وأُطلق سراح عدد من معتقلي حماس.

كان تفاعل الرياض مع طوفان الأقصى ضعيفاً، وأطلقت فعاليات موسم الرياض الترفيهية واستمرت في أثناء الحرب. ومن المتوقَّع أن يتسبب العدوان الإسرائيلي على القطاع بإبطاء مسار التسوية السلمية، وعدم الدخول في أي استحقاقات قبل اتضاح النتائج النهائية للعدوان على القطاع، بينما كان المسؤولون السعوديون أكثر وضوحاً في عدم الوصول إلى تسوية سلمية قبل التأكد من الالتزام الإسرائيلي الكامل بحل الدولتين.

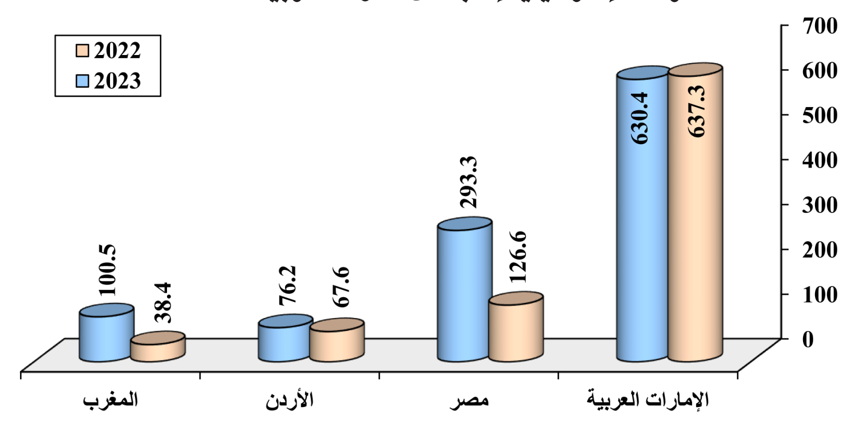
رفضت الكويت التطبيع مع "إسرائيل"، وكان الدعم الكويتي الرسمي والشعبي لفلسطين كبيراً، ونُظمت حملات إغاثة لدعم قطاع غزة؛ وهو ما ينطبق على عُمان التي بدت أكثر تشدداً عما قبل في ملف التطبيع. أما قطر، فتابعت استضافة قيادة حماس عندها، وتقديم الدعم الرسمي والشعبي؛ وقادت قطر جهود الوساطة بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية، التي أسفرت عن هدنة مؤقتة استمرت لأيام، وظلّت تدير هذه الجهود بالشراكة مع مصر، ورعت الدور الإعلامي النشط الذي تلعبه الجزيرة والذي يتعاطف مع المقاومة ونبض الشارع العربي. وفي الوقت نفسه أبقت على علاقاتها القوية مع الولايات المتحدة، واستمرت في تقديم نفسها كوسيط فعَّال موثوق، وفي استثمار ذلك في لعب دور نشط في السياسة الإقليمية.

بحسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية، فقد قفزت العلاقات التجارية الإماراتية الإسرائيلية، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية للإمارات 630 مليون دولار سنة 2023، بعد أن كانت 74 مليون دولار سنة 2020، بينما بلغت الواردات الإسرائيلية من الإمارات العربية 2,316 مليون دولار سنة 2023، بعد أن كانت لا تتجاوز 116 مليون دولار سنة 2020.

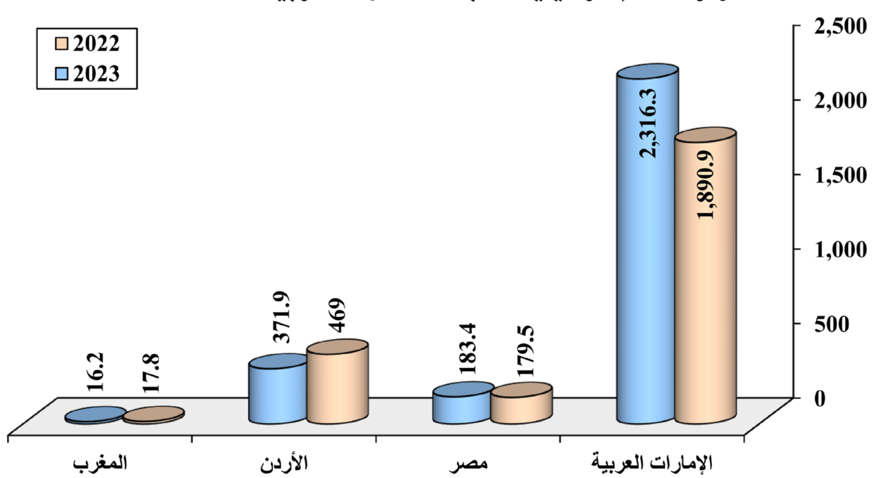
ويشير الجدول التالي إلى العلاقات التجارية الإسرائيلية مع عدد من الدول العربية 2021–2023 (بالمليون دولار):

البلد	الصادرات الإسرائيلية إلى:			الواردات الإسرائيلية من:		
	2023	2022	2021	2023	2022	2021
مصر	293.3	126.6	121.2	183.4	179.5	126.7
الأردن	76.2	67.6	64.2	371.9	469	391.5
المغرب	100.5	38.4	30.8	16.2	17.8	11
الإمارات العربية	630.4	637.3	384.7	2,316.3	1,890.9	836.9

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2022–2023



الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2022–2023



ثامناً: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

يناقش التقرير الاستراتيجي تحت هذا العنوان منظمة التعاون الإسلامي، ويدرس النموذجَين التركي والإيراني؛ كما يتابع مسارات التفاعل الشعبي مع القضية الفلسطينية ومسارات التطبيع.

تركيا:

بخلاف السنوات السابقة، شهدت السنتان 2022 و2023 متغيراً مهماً على صعيد مقاربة تركيا للقضية الفلسطينية والعلاقات مع دولة الاحتلال، حيث استعادت العلاقات الديبلوماسية مع الأخيرة ضمن مسار التهدئة وتطوير العلاقات مع عدة أطراف في المنطقة منذ بداية سنة 2021. فقد شهدت السنتان عدة لقاءات مباشرة وزيارات واتصالات هاتفية بين الجانبيْن تأكيداً على رغبتهما في تجاوز حالة القطيعة السابقة، وتأسيس حالة مستقرة في العلاقات الثنائية توجّت بتبادل السفراء نهاية سنة 2022. حيث هدفت أنقرة من خلال ذلك لتهدئة معظم ملفات السياسة الخارجية للتركيز على الملفات الداخلية وخصوصاً الانتخابات والاقتصاد، والتعاون مع "إسرائيل" في ملف غاز شرق المتوسط، وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير مباشر، إذ تنظر للعلاقات مع "إسرائيل" على أنها أحد مفاتيح العلاقة معها.

وقد أثّر ذلك على موقف تركيا من القضية الفلسطينية عموماً ومن ثم عملية "طوفان الأقصى" في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، والذي اتسم في بداياته بالارتباك والحياد؛ من حيث إدانة استهداف المدنيين، والدعوة لإطلاق سراح "الرهائن"، وإعلان الاستعداد للتوسط بين الجانبيْن. بدا ذلك انعكاساً لرؤية تركيا لاستعادة علاقاتها مع دولة الاحتلال. وقد تطورَ الموقف التركي لاحقاً وخصوصاً بعد الحرب البرية واتضاح بشاعة مجازر الاحتلال ضدّ المدنيين، فتمايز عن المواقف العربية الرئيسية بسقف خطاب مرتفع؛ تمثل برفض تصنيف حماس منظمة إرهابية وعدِّها حركة تحرر وطني، وفي المقابل وصم دولة الاحتلال نفسها بالإرهاب، وتوعُّد نتنياهو بمحاكمة دولية، وعدم تعامل تركيا معه.

وعلى الرغم من تطور الموقف التركي في الأسابيع اللاحقة في الحرب، إلا أنه بقي تعبوياً إلى حدٍّ كبير، ولم يتضمن مواقف عملية، باستثناءات بسيطة لا تكاد تذكر، لا على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الاحتلال، ولا على صعيد محاكمة نتنياهو وقيادات الاحتلال وفق ما هددت أنقرة مراراً، ولا حتى على صعيد فرض إدخال المساعدات الإنسانية لداخل القطاع.

يؤكّد كل ما سبق، أن عودة علاقات تركيا مع الاحتلال هذه المرة مختلفة عن المرات السابقة، وعلى أنها نابعة من قراءة أنقرة لمجمل تطورات العقد الفائت، وبقرارٍ لديها بعدم العودة للتفرد بمواقف عالية السقف في قضايا المنطقة، ومنها القضية الفلسطينية، بعيداً عن مجمل الدول العربية المؤثرة فيها تجنباً لدفع أثمان سياسية واقتصادية، كما حصل سابقاً من وجهة نظر أنقرة.

وعليه، فإنه من غير المتوقع أن يطرأ على الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة تغيّر جذري طالما بقي الموقف العربي والإقليمي على حاله.

إيران:

تابعت إيران سياستها في رفض الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، وفي دعم المقاومة في فلسطين، وفي إدانة الممارسات العدوانية الإسرائيلية، والاستيطان وتهويد الأرض والمقدسات. وكان الحدث الأهم الذي شغل العالم عملية "طوفان الأقصى" التي حصلت في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023. فقد قلبت هذه العملية أولويات القوى الإقليمية والدولية التي توجهت أنظارها وحساباتها الاستراتيجية إلى النتائج التي ستنجم عن هذه العملية البطولية الاستثنائية المفاجئة، التي عدّها كثير من المعلِّقين الإسرائيليين مثابة تهديد للأسس الوجودية للكيان نفسه.

وقفت إيران منذ الساعات الأولى إلى جانب هذه العملية، وأيّدت تنفيذها والقيام بها كحق مشروع للمقاومة في فلسطين. ولكن هذا التأييد ترافق مع تأكيد واضح ولافت من أعلى المستويات أن إيران ليست خلف ما حصل، وأن هذه العملية هي نتاج فلسطيني من حيث التخطيط والتنفيذ والجرأة والشجاعة. وكانت إيران تردّ بذلك على اتهامات إسرائيلية وأمريكية بضلوعها في هذه العملية.

عملت إيران، خصوصاً على مستوى وزارة الخارجية، على حشد التأييد العربي والإسلامي للمقاومة، ولممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية على الكيان الإسرائيلي من خلال وقف الصادرات، أو قطع العلاقات، ولكنها لم تحقق أي استجابات فعلية. وانتقلت في المرحلة الثانية إلى المطالبة بوقف العدوان على غزة. وترافقت هذه الجهود الديبلوماسية مع "التهديد" بأن استمرار العدوان سيؤدي إلى توسع دائرة الاشتباك في الشرق الأوسط. في هذا الوقت دعمت إيران قيام حلفائها في "محور المقاومة" بمهاجمة "إسرائيل" وحلفائها في المنطقة، كما ظهر في استهداف المقاومة في العراق للقواعد الأمريكية، وقيام أنصار الله "الحوثيين" في اليمن بمنع السفن المتوجهة إلى الكيان الإسرائيلي من المرور عبر البحر الأحمر أو باب المندب...؛ هذا بالإضافة إلى اشتعال جبهة جنوب لبنان التي فُتحت مع العدو منذ اليوم الثاني لطوفان الأقصى.

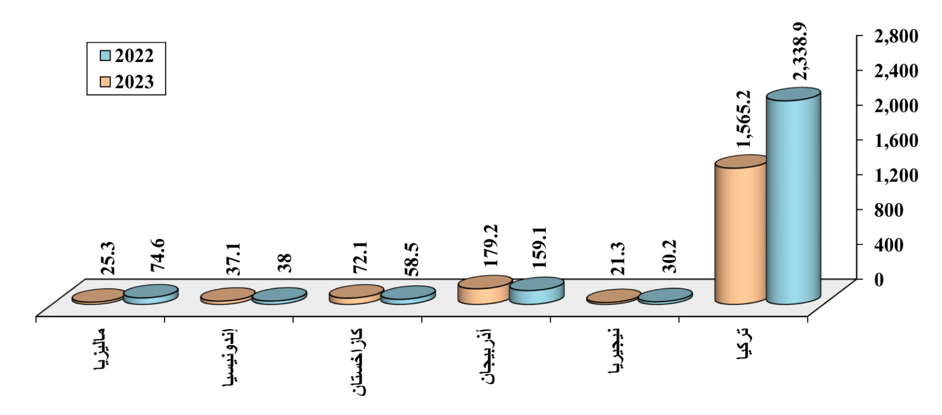
وفي الوقت نفسه، تتجنب إيران اتساع دائرة الصراع، والدخول في حرب إقليمية، وتكتفي بدرجة تسخين محسوبة، من خلال حلفائها، حيث ترى أن هذه المرحلة غير مناسبة للدخول في هكذا استحقاقات، إلا إذا تعرضت إيران نفسها للعدوان المباشر.

***

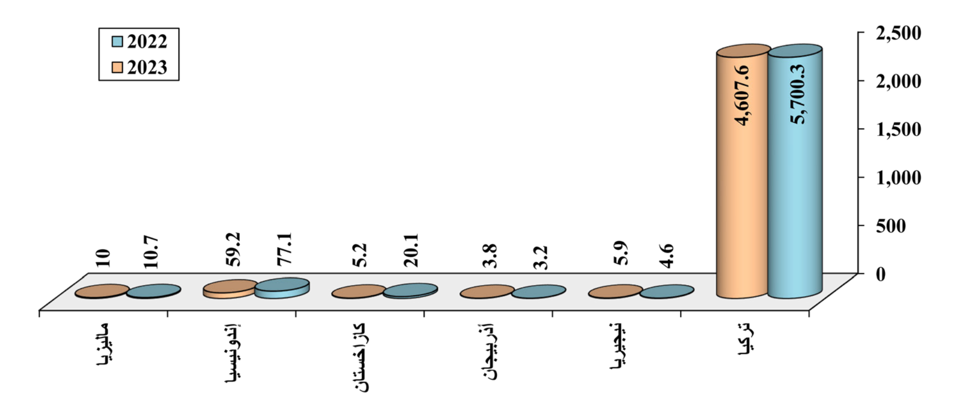
ويشير الجدول التالي إلى العلاقات التجارية الإسرائيلية مع عدد من الدول الإسلامية 2021–2023 (بالمليون دولار):

البلد	الصادرات الإسرائيلية إلى:			الواردات الإسرائيلية من:		
	2023	2022	2021	2023	2022	2021
تركيا	1,565.2	2,338.9	1,919.1	4,607.6	5,700.3	4,764.3
نيجيريا	21.3	30.2	89.5	5.9	4.6	4.9
أذربيجان	179.2	159.1	119.7	3.8	3.2	1.8
كازاخستان	72.1	58.5	32.7	5.2	20.1	1
إندونيسيا	37.1	38	26.1	59.2	77.1	70.7
ماليزيا	25.3	74.6	9	10	10.7	10.4

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من الدول الإسلامية 2022–2023 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من عدد من الدول الإسلامية 2022–2023 (بالمليون دولار)



تاسعاً: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

تمّ تقسيم الفصل الخاص بالقضية الفلسطينية في المستوى الدولي إلى قسمين، هما:

القسم الأول: طوفان الأقصى.

القسم الثاني: ما قبل الطوفان.

وتتبَّع القسم الأول ردود الفعل الدولية على عملية طوفان الأقصى، من خلال قرارات الأمم المتحدة، خصوصاً الجمعية العامة General Assembly ومجلس الأمن الدولي UN Security Council، وأوضح أن نسبة التأييد للقرارات المؤيدة للحق الفلسطيني نسبياً كانت تتزايد بشكل واضح، وتمركزت هذه القرارات حول نقطتيْن هما، البعد العسكري أولاً؛ الهدنة، أو وقف العمليات العدائية، أو وقف إطلاق النار، أو خطوط الهدنة، والبعد الإنساني ثانياً؛ الخاص بحماية المدنيين، وبتوفير الاحتياجات الإنسانية، ومعالجة آثار التهجير للسكان، خصوصاً من شمال قطاع غزة.

كما تناول سير الأعمال العسكرية وتأثيرها على القرار الإسرائيلي، وظهور الخلافات داخل دوائر صنع القرار الإسرائيلي، وتتبّع تأثير ذلك على مواقف الدول الكبرى وبقية المجتمع الدولي وعلى التشنج في الموقف الإسرائيلي من تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش António Guterres التي انتقد فيها الموقف الإسرائيلي.

وتتبّع مؤشرات الموقف الأمريكي؛ والمتمثلة في استمرار تأييد المواقف الإسرائيلية في أغلب الجوانب، وتقديم الدعم المالي والعسكري لها، ثم التأييد السياسي من خلال الضغوط على بعض الأطراف، أو عرقلة قرارات مجلس الأمن الدولي من خلال تكرار استخدام أو التهديد باستخدام الفيتو في مجلس الأمن الدولي. وتناول المواقف الأوروبية، مع الإشارة إلى تغيُّر نسبي في مواقف هذه الكتلة عند المقارنة بين بداية الأزمة، حيث كان التركيز في معظمه على نقد حركة المقاومة الفلسطينية، وبعد ثلاثة شهور تقريباً من الأزمة، حيث بدأت تميل لِمُجارات المجتمع الدولي في ضرورة تأييد وقف إطلاق النار، والتركيز على موضوع سلامة المدنيين وإدخال المساعدات الإنسانية. ثم جرى تتبُّع موقف كل من الصين وروسيا، حيث كان موقفهما أكثر

تفهماً من الدول الغربية، وتركّز نقدهما على فكرة أن "إسرائيل" توسّعت في تطبيق مفهوم الدفاع عن النفس، وأن بعض تصرفاتها تقع ضمن جرائم الحرب، ناهيك عن تأييد القرارات التي قبلتها الدول العربية، بل إن قرار مجلس الأمن في 2023/12/22، مالت روسيا للاعتراض عليه، إلا أن مندوبها أشار إلى امتناعه عن استخدام حق الفيتو بناء على التوجه في المجموعة العربية، واكتفى بالامتناع عن التصويت.

وتميّز الموقف الهندي بانحيازه التام للموقف الإسرائيلي، وكان متطابقاً في الاتجاهات المركزية مع الموقف الأمريكي والإسرائيلي، خلافاً لموقف دول الاتحاد الإفريقي في اتجاهه العام المساند للموقف الفلسطيني، خصوصاً عند التصويت في الأمم المتحدة، بل إن بعض الدول الإفريقية اتخذت مواقف سياسية متقدمة على بعض الدول العربية؛ من خلال سحب السفراء من "إسرائيل" أو قطع العلاقات معها أو توسيع دائرة النقد الإعلامي لها.

ثم تناول الفصل موضوع التحول الواضح والمتسارع في توجهات الرأي العام الدولي، وبيّن الفصل مؤشرات التحول باتجاه تأييد الطرف الفلسطيني في الصراع؛ من خلال أعداد المظاهرات في مختلف دول العالم، ومن خلال رصد وتحليل مضمون عيّنة تضم 1,080 مقالاً صحفياً في دول غير عربية أو إسلامية، أو من خلال توجهات استطلاعات الرأي العام في أوروبا وأمريكا، وخصوصاً في التيار الديموقراطي من ناحية وبين الشباب الأمريكي من ناحية أخرى.

أما القسم الثاني من الفصل فقد غطّى تطورات القضية الفلسطينية دولياً للفترة 2022–2023، ولعل الملاحظة الأكثر دلالة في المشهد الدولي هي الشلل الذي أصاب اللجنة الرباعية Quartet on the Middle East، الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي European Union، والمكلفة بمتابعة تسوية الصراع العربي الصهيوني، فخلال السنوات 2021–2023 لم تصدر اللجنة أي بيان بخصوص جهودها في هذا المجال، واكتفت بشكل أساسي ببعض التقارير التي تُغطِّي جوانب خدماتية للشعب الفلسطيني.

أما بقية المشهد الدولي؛ فقد شكّلت أزمتا الحرب الأوكرانية وما ترتّب عليها من تركيز دولي، ومحاولات التضييق على روسيا من ناحية، والتوتر الصيني الأمريكي من ناحية ثانية حول عدد من الموضوعات أبرزها موضوع استقلال تايوان، القضايا

الدولية الأكثر ضغطاً على القضية الفلسطينية لدفعها نحو الخلف في قائمة اهتمامات القوى الدولية بها.

وأكّدت الدراسة في مرحلة ما قبل الطوفان استنتاجاً سابقاً هو أن المقاومة المسلحة ترفع التأييد في أوساط الرأي العام الدولي للموقف الفلسطيني؛ بينما يخفُّ هذا الدعم في أجواء مسارات التسوية السلمية.

وانتهى هذا الفصل إلى بعض الاستنتاجات المهمة التي يمكن أن تظهر آثارها المستقبلية على الصراع العربي الصهيوني، وأهمها:

1. ظهور اتجاه فرعي في إدارة الصراع؛ يتمثل في تزايد دور الحركات الشعبية المسلحة على حساب دور الدول العربية في المواجهة مع "إسرائيل"، ويتعزز هذا الاتجاه باستناده لقاعدة رفض عريضة من المجتمع العربي، تؤكدها استطلاعات غربية وعربية للرأي العام العربي.

2. لوحظ أن الدول الأكثر تأييداً سياسياً للموقف الفلسطيني هي الأقل دعماً مالياً له، بينما الدول الأعلى في ترتيب الدول الداعمة مالياً هي الأقل مساندة لفلسطين سياسياً، ويبدو أن المجموعة الأولى، روسيا والصين مثلاً، تُعدّ أن المساندة السياسية تعوض القصور في المساندة الاقتصادية، وبينما تربط المجموعة الثانية (أمريكا وأوروبا واليابان) مساعداتها الاقتصادية بقدر من الشروط السياسية غير المناسبة للنضال الفلسطيني، وتحصرها في المؤسسة الفلسطينية الرسمية الداعمة لمسار التسوية، أو المؤسسات الدولية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بالشأن الفلسطيني.

3. إن استطلاعات الرأي العام الدولي تشير إلى أن الشباب هم الأكثر تأييداً للحقوق الفلسطينية في كل دول العالم، ويبدو أن هذا سيكون له تداعياته لا سيّما أن هذه الشريحة هي "قادة ونخبة" مجتمعاتها مستقبلاً، وهو أمر قد يعزّز من التأييد لفلسطين.

4. إن المشكلة الكبرى التي ستواجه المقاومة بعد معركة طوفان الأقصى هي مشكلة توفير الأموال من أجل إعادة إعمار القطاع؛ والتي قد تصل تكاليفها إلى ما يفوق الخمسين مليار دولار لإعادة تأهيل البنية التحتية، ناهيك عن إعالة آلاف الأيتام والأرامل والجرحى والمشردين، وهو أمر قد يرتبط بشروط سياسية من الدول المانحة تحاول فيها هذه الدول ممارسة الضغط على المقاومة الفلسطينية.

Summary
of
The Palestine Strategic Report
2023 -2022







مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net